تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
مقترح الدور الحكومي والمصرفي
في دولة الكويت

د. حمد الحساوي
أستاذ مساعد قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية القانون الكويتية العالمية

الجزء الأول تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
مقترح للدور الحكومي والمصرفي
في دولة الكويت

الملخص:

يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت أحد الروافد الاقتصادية الهامة، التي لم يتم استغلالها بالصورة التي تعظم الاستفادة منه في تحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية، وترسيخ دعائم النمو، وخلق فرص عمل للعمالة الوطنية خارج القطاع الحكومي. ووفق لنشرة مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٦، أنه وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وخاصة في قطاع التجزئة وقطاعات الخدمات غير المالية، إلا أن مساهمتها في الاقتصاد هامشية عند ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي خصوصا بالمقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل وبلدان الأسواق الناشئة حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أغلبية النشاط الاقتصادي وتسهم بنسبة ٥٠% و٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي.

إن التحدي الذي تواجهه الكويت في سعيها نحو تنويع الاقتصاد وخفض الاعتماد على صادرات النفط كبير. حيث يتركز أكثر من ٩٠٪ من دخل الدولة من عائدات النفط، ويعمل ما يفوق ٨٠٪ من الكويتيين في القطاع الحكومي، تبعا لتقارير الإدارة المركزية للإحصاء، حيث يعمل أقل من ٢٠٪ في القطاع الخاص. ووفق لمجموعة البنك الدولي، يعد بناء بيئة نشطة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمرا حيويا لتعزيز التنوع الاقتصادي في دولة الكويت على المدى البعيد. ومن المتوقع أن يلعب القطاع الخاص في السنوات العشر المقبلة دورا رائدا في تهيئة فرص

العمل للجيل القادم من المواطنين. وسيعتمد النجاح في هذا المسعى إلى حد كبير على إتاحة نظام لريادة الاعمال وتوافق السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق تنمية مستدامة.

يتناول البحث بأسلوب التحليل والمنهج الوصفي النظري لوصف واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. وقد أظهر البحث أن تركيز الجهود الحكومية على الجوانب التمويلية فقط لم يكن كافيا لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويلقي البحث الضوء على بعض المعوقات التمويلية التي تواجه هذه المنشآت والمؤسسات المالية، كما يبرز المعوقات الاقتصادية والفنية والإجرائية والإدارية التنظيمية والتشريعية بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالمشاكل الخاصة بالنواحي التشغيلية، موضحا الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الايجابية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الانعكاسات على القطاع المصرفي.

وقد خلص البحث إلى أن نجاح تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة يستلزم استدامة رعايتها في مسيرتها بدءًا بفكرة المشروع، ومرورا بالتنفيذ، والتسويق وانتهاءً بالتطوير والنمو. وأكد البحث على أهمية الدور الحكومي ودور القطاع المصرفي، واقترح جملة من التوصيات المهمة لمعالجة أوجه القصور والتعامل مع أهم التحديات التي تواجهها.

كلمات دالة: منشآت صغيرة ومتوسطة، التنمية الأقتصادية، الأسواق الناشئة، القطاع المصرفي.

Abstract:

The small and medium enterprises sector in the State of Kuwait is one of the important economic tributaries, which has not been exploited in a way that maximizes its use in achieving the objectives of the economic development process, consolidating the pillars of growth, and creating job opportunities for national employment outside the government sector. According to the World Bank Group Bulletin, 2016, although there are many SMEs in Kuwait, especially in the retail and non-financial services sectors, their contribution to the economy is marginal at 3% of the total GDP, especially compared to high-income and emerging market countries, where SMEs account for most of the economic activity and contribute 50% and 40% of GDP, respectively.

The challenge Kuwait faces in its quest to diversify the economy and reduce dependence on oil exports is significant. More than 90% of the country's income is concentrated from oil revenues, and more than 80% of Kuwaitis work in the government sector (Central Bureau of Statistics), with less than 20% working in the private sector. According to the World Bank Group, building an active SME development environment is vital to promoting Kuwait's long-term economic diversification. In the next twenty years, the private sector is expected to play a leading role in creating jobs for the generation. Next of citizens. The achievement of success in this undertaking will primarily rely on the presence of a thriving entrepreneurial ecosystem and the consensus between the legislative and executive branches to attain sustainable development.

The research analyzes the reality of small and medium enterprises in the State of Kuwait and shows that the focus of government efforts on the financing aspects only was not sufficient to support and develop small and medium enterprises. The research sheds light on some of the financing obstacles facing these enterprises and financial institutions, as well as economic, technical, procedural, administrative, regulatory, and legislative obstacles, in addition to the challenges associated with operational problems, explaining the positive economic and social repercussions of the development of small and medium enterprises, in addition to the repercussions on the banking sector.

The research concluded that the success of the development of small and medium enterprises requires the sustainability of their care in their journey, starting with the idea of the project, passing through implementation and marketing, and ending with development and growth. The research stressed the importance of the government's role and proposed several important recommendations to address shortcomings and deal with the challenges they face.

Keywords: SMEs, Economic Development, Emerging markets, Banking sector

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

تزايد بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة الاهتمام بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من قبل المنظمات الإقليمية والدولية، والحكومات والمؤسسات المالية والاقتصادية، والمصارف في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد تبلور هذا الاهتمام في إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لدعمه وتعزيز مقوماته، بما يعكس الدور الهام لهذا القطاع، باعتباره واحداً من المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، ولارتباطه الوثيق بإرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة وحقيقية. وعلى الرغم من أن عملية وضع وتنفيذ سياسات فعالة تسهم بشكل رئيس في تأسيس المشاريع بنجاح وتحقيق النمو، إلا أنه لا توجد صيغ محددة سلفاً لضمان نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يتعين على السياسات المستخدمة في تعزيز دور هذه المشروعات، الاستجابة بصورة مستمرة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، التي تعمل فيها هذه المشروعات.

تشير الدراسات السابقة إلى أن التجارب الدولية خلال العقود الماضية، أثبتت أن سر نجاح الدول الصناعية في تحقيق التقدم يعود في الأساس إلى الاعتماد على المنشآت الصغيرة، ويتضح ذلك من خلال النظر إلى الهياكل الاقتصادية لبعض هذه الدول، التي تبرز أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو ٩٠٪ من المنشآت العاملة في معظم دول العالم كما أنها تشغل بحدود ٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول.

فعلى سبيل المثال تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥٪، و٥١٪ من إجمالي الناتج المحلي في كل من انجلترا والولايات المتحدة على التوالي[١]. لقد أدركت الدول النامية أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث حرصت في ظل مساعيها الحثيثة نحو إعادة هيكلة اقتصاداتها على وضع برامج خاصة لدعم هذه المنشآت. لقد جاء اهتمام الدول النامية والعربية بهذا القطاع الحيوي، منها مصر والأردن والمغرب، في إطار محاولاتها لإعادة بناء منظومة اقتصادية تتماشى مع اقتصاد السوق وتستجيب للتطورات الاقتصادية. وفي منطقتي غرب البلقان وتركيا تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٩ في المئة من جميع الشركات، كما تنتج حوالي ٦٥ في المائة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الأعمال وتمثل ٧٣ في المائة من إجمالي العمالة في قطاع الأعمال[٢]. وتساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في النمو الاقتصادي[٣]. وتعمل كمحفز للتنمية لدفع الابتكار والقدرة التنافسية وأرضية التوظيف والنمو المستقبلي بحيث تعتبر العمود الفقري للنمو الاقتصادي في جميع البلدان[٤]. وفي ظل تزايد المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية عالميا، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تؤثر بشكل كبيرا على اقتصادات دول العالم[٥].

وفي القرن الحادي والعشرين، يمكننا وصف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها كيان يجمع بين أوجه التقدم التكنولوجي والاتصالات والعولمة والتغيرات الاجتماعية

---

1 منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، ٢٠٠٩

2 OECD/ETF/EU/EBRD (2019)

3 (Ongori and Migiro ٢٠٠٩)

4 Ng, H.S., & Kee, D. M. H. (2017)

5 Genc et al. 2019

والسياسية الهامة، مما يزيد من نطاق الفرص والتحديات التي يتعين عليها التغلب عليها إلى حد كبير[٦].

ثانياً: أهمية البحث

يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت أحد الروافد الاقتصادية الهامة، التي لم يتم استغلالها بالصورة التي تعظم الاستفادة منه في تحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية، وترسيخ دعائم النمو، وخلق فرص عمل للعمالة الوطنية خارج القطاع الحكومي.

ثالثاً: هدف البحث

نظراً إلى أهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل التوجه الحكومي نحو تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتوقعات بأن يكون لهذا القطاع دور بارز في دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة، يأتي هذا البحث بهدف المساهمة في التعرف على واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعوقات التي تواجهه، مع إبراز الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويله، والوصول إلى توصيات تسهم في تنمية هذا القطاع.

رابعاً: منهج البحث

يتبع البحث منهج الوصفي التحليلي، فهو يعتمد في مصادره على الدراسات، والمؤلفات، والبيانات ذات العلاقة، ثم يتناول تلك المادة بالتحليل، للتعرف على واقع

[6] ٢٠٢٠ Alkis Thrassou et al.,

القطاع والمعوقات التي تواجهه، والاستفادة من تجارب بعض الدول، والخروج بتوصيات تسهم في تنمية هذا القطاع، وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي بدولة الكويت.

خامساً: خطة البحث

في ضوء ما سبق فإنه سيتم دراسة الموضوع على النحو الآتي:

١. الإطار النظري والتعريفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٢. واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت.
٣. المعوقات التمويلية ودور القطاع المصرفي.
٤. المعوقات والمشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٥. انعكاسات تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٦. الدور الحكومي المطلوب وتوصيات تنمية القطاع.

سادسا: اشكالية البحث

على الرغم مما تقدمه الحكومة في الكويت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من دعم مالي إلا أن القطاع يواجه العديد من المصاعب الفنية والادارية والقانونية مما يعوق قدرته على تحقيق الدور الحقيقي له من حيث الانتاجية والمساهمة في توظيف العمالة الوطنية. وتتلخص اشكالية البحث في الأسئلة التالية:

- ماهي القوانين الكويتية المنظمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسط؟
- ماهي كفاءة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في الكويت؟
- ماهي المعوقات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت؟
- ماهي الحلول المقترحة لتفعيل دور الحكومة الكويتية في تحقيق أهداف قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهو دور القطاع المصرفي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت؟
- ما هو المطلوب من قطاع المنشآت الغيرة والمتوسطة؟ وكيفية النهوض بهذا القطاع؟ وما هو الدور الحكومي المتوقع؟

الفصل الأول:

الإطار النظري والتعريفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بات من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تتبنى دول العالم المختلفة العديد من التعريفات، ويتفاوت تعريف هذه المنشآت بين الدول بصورة واضحة، كما أنه يختلف في الدولة نفسها، حسب مراحل النمو التي تمر بها، وبما يتفق وإمكانياتها وظروفها الاقتصادية. ومن هنا يلاحظ التباين بين الدول في التعريفات المعتمدة للمنشآت

الصغيرة والمتوسطة، وقد يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وربما يكون التعريف التالي، هو تعريف بسيط، يشير بشكل عام إلى مفهوم المنشآت الصغيرة وهو: "كل نشاط لإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، تستعمل فيه تقنيات إنتاج غير معقدة، ويتميز بصغر حجم رأس المال المستثمر، ويعتمد على توظيف العمال بصورة أكثف" [٧]. وهنا، كالعديد من المعايير يتم الاستناد إليها في تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة، التي يمكن تصنيفها ضمن فئتين أساسيتين:

المعايير الكمية: تشمل هذه المعايير عدة أنواع منها: (أ) المعيار الأحادي، كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التقنية المستخدمة. (ب) المعيار الثنائي، كمعيار العمالة ورأس المال معاً، وغيرها. (ج) **المعيار المركب،** ويضم عدة معايير في آن معاً، كمعيار عدد العمال، وحجم رأس المال، إضافة إلى حجم المبيعات، وما إلى ذلك.

المعايير الوصفية (الوظيفية): تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية، التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث: تركز ملكية المشروع، وإنتاجه محلياً وصغر الحصة السوقية، ومرونة الاتصال

[7] (سليمان، ٢٠٠٩).

المباشر بين الإدارة والعمال، واحتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، ومستوى التقدم التقني[٨].

يعتبر معيار العمالة أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المنشآت الصغيرة بأنها: تلك المنشآت التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ – ٥٠ عاملاً [٩].

يعتمد البنك الدولي تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها: "تلك المشروعات التي يعمل بها حتى ٥٠ عامل، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار، والمنشآت المتناهية الصغر حتى ١٠ عمال، والمبيعات الإجمالية السنوية حتى ١٠٠ ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى ١٠ آلاف دولار، بينما المنشآت المتوسطة حتى ٣٠٠ عامل، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ١٠ مليون دولار، وما زاد عن ذلك، فيصنف بالمنشآت الكبيرة [١٠]. تُعرف منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة، بأنها: "الصناعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين ١٠ إلى ٩٩ عامل، وما يزيد عن ٩٩، يعد صناعات كبيرة [١١].

أ. مفهوم المنشآت الصغيرة في الكويت

[8] المصدر السابق.
[9] (الدماغ، ٢٠١٠).
[10] (بورحومة، وطلال،٢٠١١).
[11] (نصر الله، وغازي، ٢٠٠٥).

اعتماداً على معيار رأس المال، تعرف المشروعات الصغيرة في الكويت ضمن شروط إقراض كل من بنك الكويت الصناعي والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "تلك التي لا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة فيها عن ٥٠٠ ألف دينار، ويكون غرضها الأساسي تحويل الخامات أو المواد الأولية إلى منتجات كاملة الصنع، أو نصف مصنعة، أو وسيطة، أو تحويل المنتجات نصف المصنعة أو الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع، أو تقديم أعمال الصيانة، أو الخدمات الفنية أو المهنية والأعمال المشابهة، وكذلك المشاريع التجارية [١٢]. على الجانب الآخر، واعتماداً على عدد العمالة، وحسب التصنيفات الإحصائية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، التي تم الاعتماد عليها في ها البحث، فإن المشروع يصنف صغيراً، إذا كان عدد العمالة أقل من ١٠، بينما يصنف متوسطاً، إذا كان عدد العمالة يتراوح بين (١١-١٩)[١٣]. ومن الجدير بالذكر أن حسب تصنيف المفوضية الأوربية للمشروعات الصغيرة فإن فئة المشروعات تعتبر صغيرة في حال كان عدد العمالة أقل من ٥٠ وتعتبر متوسطة إذا كان العدد أقل من ٢٥٠ عامل.

ب. خصائص ومميزات المنشآت الصغيرة والمتوسطة [١٤]

تحمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الخصائص ما يميزها عن المنشآت الكبيرة، ويعزز من قدرتها على البقاء والاستمرار، ويؤهلها لأن تلعب دوراً هاماً في عملية

12 (غرفة تجارة وصناعة الكويت، ٢٠١٠).

13 (الإدارة المركزية للإحصاء، المنشآت الصناعية، ٢٠١٠).

14 (الصوص، ٢٠١٠).

التنمية. يتم إبراز بعض مواصفات وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على النحو التالي:

- **التأسيس:** تتصف بسهولة التأسيس والتشغيل، مما يؤدي إلى تيسير الدخول إلى السوق، وإيجاد المنافسة، لإثبات الوجود والاستمرار.

- **رأس المال:** تتميز المنشآت الصغيرة بانخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً، مما يزيد من قدرتها على جذب المدخرات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبي في تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة.

- **العمالة:**

لا تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى عدد كبير من العمال لتبدأ نشاطها. لكنها توفر المزيد من فرص العمل، نظراً لتعدادها وانتشارها الواسع واستقطابها الأيدي العاملة، وبالتالي تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة، لاعتمادها على الجوانب المهارية لعنصر العمل، على عكس المنشآت الكبيرة، التي تعتبر كثيفة رأس المال، مما يزيد من قدرتها على تشغيل الأيدي العاطلة عن العمل، مقارنة بالمنشآت الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان. كما تجدر الإشارة إلى أن تكلفة خلق فرص العمل منخفضة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بتكلفتها في المنشآت الكبيرة.

- **المواد الأولية:** تعتمد معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغالب على المصادر المحلية للمواد الأولية.

- **الإدارة واتخاذ القرار:** تتسم باستقلالية الإدارة، وتمركز القرار بيد صاحب المشروع والشركاء إن وجدوا.

- **الإنتاج:** نظراً لصغر حجم هذه المنشآت، فإنها غالباً ما تتمكن من تشغيل طاقتها الإنتاجية بالكامل، والمرونة في إمكانية تغيير المنتجات، وبخاصة المنتجات التي تختلف حسب المستهلكين، مما يجعلها تتجاوب بسرعة مع حاجات السوق، ويعطيها القدرة على الإبداع في الإنتاج.

- **تسويق الإنتاج:** تتميز بشكل عام بسهولة تسويق منتجاتها، لاعتمادها في التوزيع على السوق المحلي وارتباطها باحتياجاته، كما تتميز بارتفاع قدرتها على المنافسة السعرية، لانخفاض تكلفة الإنتاج بهذه المنشآت في الغالب عن المنشآت الكبيرة.

- **المخاطر:** أخطار الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبياً بشكل عام، فضلاً عن سهولة إنشاء مثل هذه المنشآت.

- **سرعة دوران رأس المال وزيادة حجم الاستثمار:** نظرا للسرعة النسبية في استرداد رأس المال المستثمر، الأمر الذي ينعكس على زيادة حجم

الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني، مما يساعد على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

- **التقانة:** تتسم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمحدودية متطلبات التقانة، والآلات المستخدمة، وتعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة، فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة، تعتمد بدورها على مهارة العمال.

- **الانتشار الجغرافي الواسع:** وهو ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة، وأعداد كبيرة من السكان، نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، فغالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع.

- **تنشيط واستمرار الدورة الاقتصادية:** تتميز بزيادة حجم العمالة مع انخفاض أجورها، مما يساعد على ارتفاع معدلات التشغيل، وتوسعة دورة النشاط، والرواج الاقتصادي.

- **استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:** نظراً إلى أن طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة، سواء كانت صاحبة المشروع، أم عاملة فيه، لاسيما في المناطق الأكثر احتياجاً.

ج. مقارنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمنشآت الكبيرة

تُعقد المقارنة عادة بين فئتي المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جانب، والمنشآت الكبيرة من جانب آخر، بغرض التمييز بينها والتقسيم، أو التصنيف من عدة زوايا، وقد تظهر هذه المقارنة بعض المشكلات، التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يُبرز الجدول رقم (١)، أهم مجالات هذه المقارنة، من حيث النواحي الإدارية والنشاط[١٥]:

الجدول رقم (١)

مقارنة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين المنشآت الكبيرة

مجال المقارنة	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المنشآت الكبيرة
النواحي الإدارية:		
الإدارة العليا	فردية عادة	مجموعة / مجلس / جمعية
التخطيط	قصير الأجل / غير علمي	طويل الأجل / علمي
التنظيم	لا يوجد هيكل تنظيمي أو يوجد هيكل محدود للغاية	هيكل تنظيمي ومستويات إشرافية
التوجيه	أساس شخصي	أنظمة إشراف وتحفيز

15 (مرتجى، ٢٠٠٤).

		واتصالات
الرقابة	مركزية بدون أنظمة	أنظمة مركزية ولا مركزية
نواحي النشاط:		
الإنتاج	محدود يعتمد على الاجتهادات	ضخم يعتمد على أساليب علمية
التسويق	محدود النطاق / نشاط بيعي عادة	متسع النطاق /وجود أنظمة تسويقية
التمويل	محدود / ذاتي (مقترض احيانا)	ضخم / رأس مال مملوك ومقترض
التكنولوجيا	محدودة	متقدمة / متجددة
شئون الأفراد	قرارات فردية	أنظمة عاملين

تجدر الإشارة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت تواجه منافسة من المشاريع الكبيرة حيث القدرة على الاستثمار في نوعية الأصول والمعدات والعمالة بشكل أفضل من تلك التي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ارتفاع معدلات الفائدة للتمويل من البنوك التجارية بخلاف ما يمكن أن تحصل عليه المشاريع الكبيرة من ذات البنوك. علاوة على ذلك فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدم القدرة على الحصول على العمالة المؤهلة

والمدربة الوطنية وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الحصول عليها نظرا لإرتفاع الأجور وأيضا بسبب إزدراء العمالة الوطنية للعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

والتي في الغالب لا تؤمن لهم الاستمرارية والأمان الوظيفي كما هو الوضع في الوظائف الحكومية. فيما يلي تفصيل لواقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

المبحث الثاني: واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

للوقوف على الوضع الحالي لواقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، فإنه، سوف يتم تحليل الأوضاع الحالية للقطاع، من حيث الجوانب الهيكلية، من خلال البيانات الواردة بالمسوح السنوية للقطاعات المختلفة في عام ٢٠١٩، وأيضاً من حيث الجوانب التمويلية، وجهود الدولة في تنمية القطاع، من خلال المحافظ التمويلية، ومن ثم سوف يتم تقييم الجهود السابقة لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أ. الجوانب الهيكلية

على الرغم من أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعول عليه في دول كثيرة، ومنها دولة الكويت، في تشغيل العمالة الوطنية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، إلا أن تحليل البيانات الواردة بالتقارير الخاصة بالمسح السنوي للمنشآت لعام ٢٠١٩ والصادرة في عام ٢٠٢١، لقطاعات (تجارة الجملة والتجزئة – الصناعة – البناء والتشييد – الخدمات غير المالية) الصادرة عن الإدارة المركزية

للإحصاء، والتي تضع ثلاث أنواع من المنشآت وفقاً لعدد العمالة هي، صغيرة (من ١- ١٠ عمال)، ومتوسطة (١١-١٩ عامل)، وكبيرة (٢٠ عامل فأكثر)، يبرز أن الجوانب الهيكلية لهذا القطاع تشير إلى أن نتائج جهود التنمية والدعم جاءت دون المستوى. وقد ساهم في ذلك الطبيعة الهيكلية لسوق العمل، وتفضيل العمالة الوطنية العمل في القطاع الحكومي، بدلاً من القطاع الخاص، للمزايا الكثيرة التي يمكن الحصول عليها من خلال العمل بهذا القطاع، مقارنة بالقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يُشار إلى ما يلي:

ب. سيطرة المنشآت الصغيرة على هيكل المنشآت

يشير كل من الشكل رقم (١)، والجدول رقم (٢)، إلى سيطرة المنشآت صغيرة الحجم على هيكل المنشآت في الاقتصاد الكويتي، فقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة ٣٦١٨٦ مؤسسة، لتشكل نحو ٨٩٪ من إجمالي عدد المنشآت البالغة ٤٠٦٠٨ مؤسسة، فيما بلغ عدد المنشآت متوسطة الحجم ٢٢٢٧ مؤسسة، لتشكل ٥٪ فقط. وعلى الرغم من أن ذلك يعتبر مؤشراً إيجابياً، إذا ما قورن بحجم هذا القطاع لدى الدول المتقدمة والناشئة، التي نجحت في تنمية المنشآت الصغيرة، حيث تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٠٪ من المنشآت العاملة في معظم دول العالم، غير أنه لا ينبغي أن يتم النظر إلى هذا المؤشر بمعزل عن مدى مساهمة القطاع في الإنتاج والعمالة.

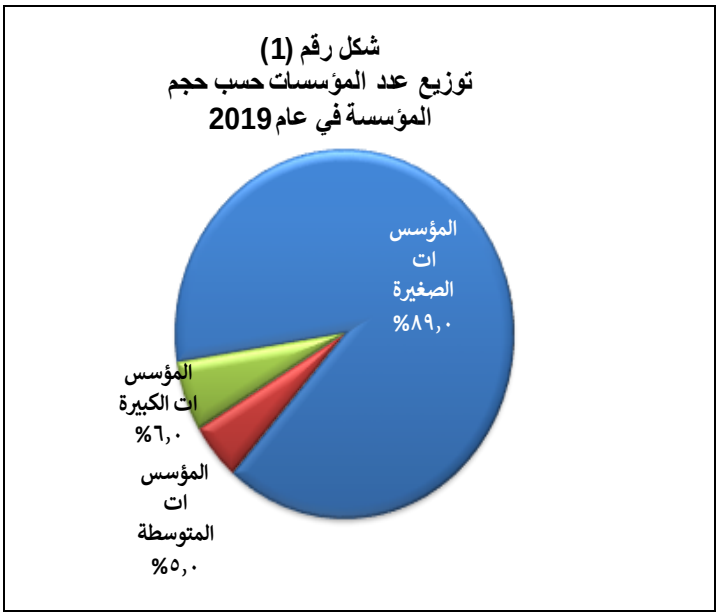

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، البحوث السنوية، (منشآت الصناعة، و (منشآت الخدمات غير المالية،)، و (منشآت تجارة الجملة والتجزئة)، و (منشآت التشييد والبناء،) ٢٠١٩.

الجدول رقم (٢)

مساهمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

	المنشآت الصغيرة (١ – ١٠) عامل	المنشآت المتوسطة (١١ – ١٩) عامل	المنشآت الكبيرة أكثر من ٢٠ عامل	الإجمالي
عدد المنشآت	٣٦١٨٥	٢٢٢٧	٢١٩٥	٤٠٦٠٨
عدد المشتغلين	١٥٢٠٠١	٣١٦٥٠	٦٤٩٧٨٣	٨٣٣٤٣٤
الإنتاج	١٤٢١٠٢٤	٣٦٩٩٩٢	٤٦٢٥١٤٦٩	٤٨٠٤٢٤٨٥
القيمة المضافة	٨٦٢٦٣٩	٢٠٦٣٩٩	٢٧٩٧٧٢٩٣	٢٩٠٤٦٣٣١

المصدر :(الادارة المركزية للإحصاء، البحوث السنوية، (منشآت الصناعة،)، و (منشآت الخدمات غير المالية،) و (منشآت تجارة الجملة والتجزئة)، و (منشآت التشييد والبناء،)). ٢٠١٩

ج. مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل العمالة

على الرغم من سيطرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على هيكل المنشآت من حيث العدد، إلا أن مساهمتهما في تشغيل العمالة لا تتناسب مع هذه السيطرة. حيث يبرز هيكل تشغيل العمالة الموضح بالشكل رقم (٢) أن المنشآت الصغيرة تساهم بنحو ١٨٪ من إجمالي المشتغلين بالمنشآت (بمتوسط ٤ عمال للمؤسسة)، وتساهم المنشآت المتوسطة بنحو ٤٪ (بمتوسط ١٤ عامل للمؤسسة)، بينما تساهم المنشآت الكبيرة بنحو ٧٨٪ من إجمالي المشتغلين (بمتوسط ٢٩٦ عامل للمؤسسة). وأخذاً في الاعتبار أن الجانب الأكبر من العمالة الكويتية تعمل في الحكومة، وأنها تشكل ٤.٤٪ فقط من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، فإن الأثر الإيجابي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تشغيل العمالة يكون قد تلاشى، لأنه في هذه الحالة، لن تتجاوز نسبة تشغيل العمالة الوطنية بهذا القطاع سوى ٠.٩٪، وليس ١٨٪، وعليه فإن أحد الأهداف الأساسية لوجود هذا القطاع يكون غير متحقق. تعتبر مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل العمالة الوطنية في الكويت عند مستويات منخفضة (٢٢٪)، إذا ما قورنت بالدول الأخرى، حيث تبلغ هذه النسبة في المملكة المتحدة ٥٢٪، وفي تركيا ٧٧٪، وفي الإمارات ٨٦٪، وتبلغ في مصر ٧٥٪.

(2)شكل رقم
توزيع عدد المشتغلين حسب حجم المؤسسة في عام 2019

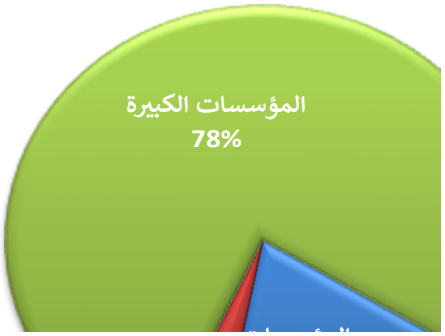

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، البحوث السنوية، منشآت الصناعة، ومنشآت الخدمات غير المالية، ومنشآت تجارة الجملة والتجزئة، ومنشآت التشييد والبناء ٢٠١٩

د. مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الانتاج والقيمة المضافة

يشير كل من الجدول رقم (٢) والشكلان رقما (٣) و (٤) إلى تدني مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في كل من الإنتاج الإجمالي، والقيمة المضافة الإجمالية للمنشآت. تبلغ نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة ٣٪ من إجمالي الإنتاج والقيمة المضافة، فيما تبلغ للمنشآت المتوسطة ٠.٨٪ و٠.٧٪ على التوالي، وحققت المنشآت الكبيرة أعلى هذه النسب ٩٦.٣٪ و ٩٦.٣٪ على التوالي. وتفوق إنتاجية العامل في المنشآت الكبيرة البالغة (٧١)، كل من انتاجية العامل بالمنشآت الصغيرة (٩)، والمتوسطة (١٢).

الشكل رقم (3)
توزيع الإنتاج حسب حجم المؤسسة في عام 2019

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، البحوث السنوية، منشآت الصناعة، ومنشآت الخدمات غير المالية، ومنشآت تجارة الجملة والتجزئة، ومنشآت التشييد والبناء،٢٠١٩.

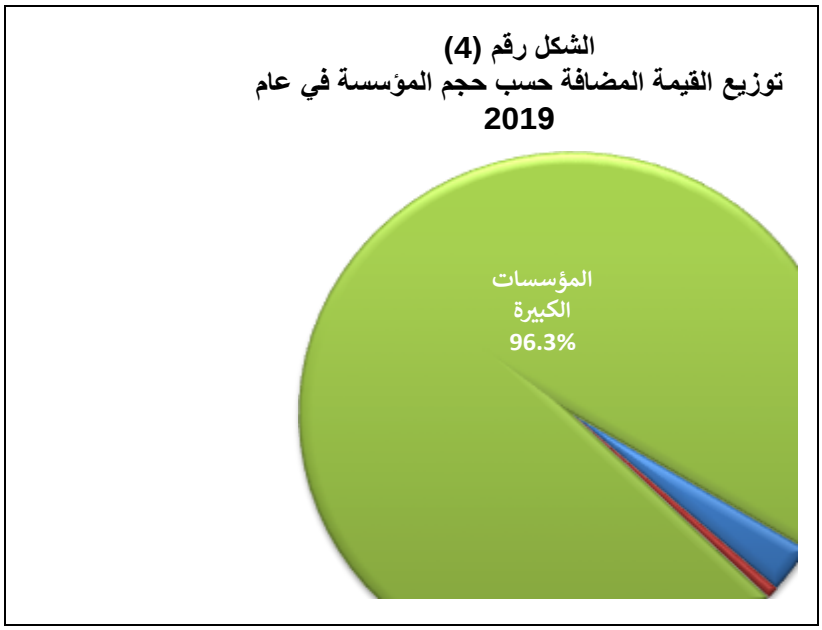

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، البحوث السنوية، منشآت الصناعة، ومنشآت الخدمات غير المالية، ومنشآت تجارة الجملة والتجزئة، ومنشآت التشييد والبناء، ٢٠١٩.

هـ. التوزيع القطاعي للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم حسب النشاط الاقتصادي

يبرز الشكلان رقما (٥) و (٦) أن هناك تركز في المنشآت الصغيرة على المستوى القطاعي، من حيث العدد في قطاع تجارة الجملة، والتجزئة، حيث يعمل نحو ٦١.٢٪ من المنشآت الصغيرة في هذا القطاع، مقابل ٢٣.٨٪ في قطاع الخدمات غير المالية، أي أن هذين القطاعين يسيطران على نحو ٨٥٪ من المنشآت الصغيرة، يأتي من أهمها، المطاعم والمقاهي، وصالونات التجميل، والحلاقة، والبقالات، بينما تشكل المنشآت الصغيرة التي تعمل في للمشاريع الحرفية والتقنية والصناعية ١٢.٤٪، وحيث أن هذه الأنشطة تعتبر من الأنشطة التي ينفر المواطنين من العمل بها، فبالتالي يكون أثرها على تشغيل العمالة الوطنية ضعيف.

تؤكد تجارب دول العالم وخاصة الناشئة، على ارتباط نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقطاعات ذات المزايا النسبية. وعلى الرغم من تمتع دولة الكويت بمزايا نسبية عالية في الصناعات النفطية، إلا أن ذلك الارتباط لم يحدث في الكويت، بسبب طبيعة الصناعة النفطية، التي لا يمكن أن تأخذ شكل المنشآت الصغيرة، أو متوسطة الحجم، بل ركزت المنشآت على أنشطة غير مرتبطة بأي قطاعات حيوية، تتمتع بقيمة مضافة عالية في الاقتصاد الكويتي.

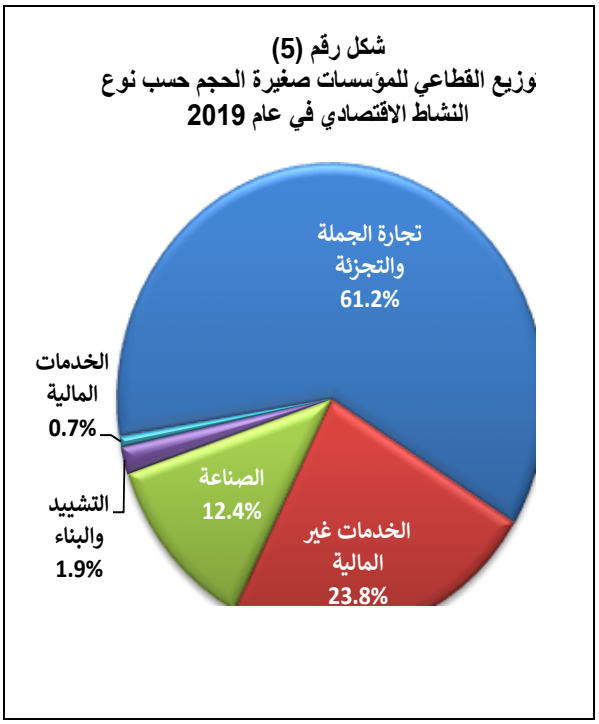

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، البحوث السنوية، منشآت الصناعة، ومنشآت الخدمات المالية وغير المالية، ومنشآت تجارة الجملة والتجزئة، ومنشآت التشييد والبناء، ٢٠١٩.

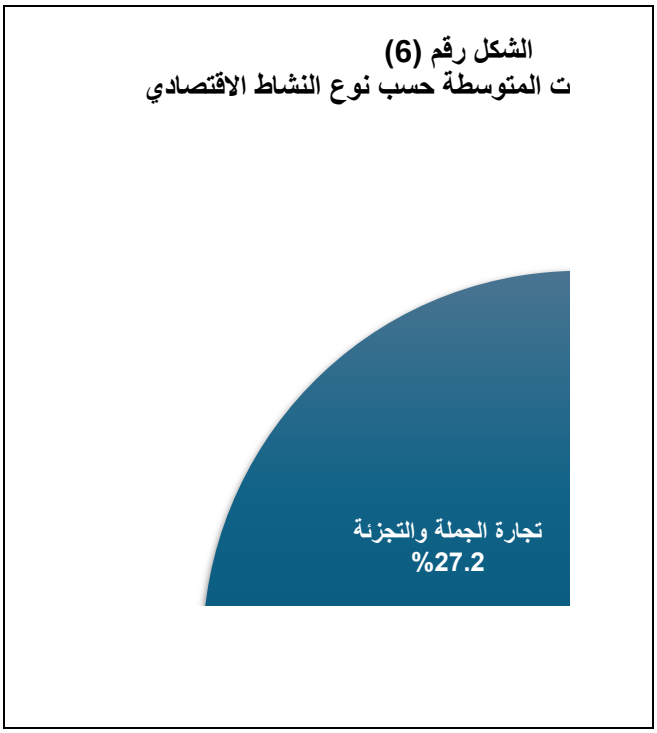

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، البحوث السنوية، منشآت الصناعة، ومنشآت الخدمات المالية وغير المالية، ومنشآت تجارة الجملة والتجزئة، ومنشآت التشييد والبناء، ٢٠١٩.

المبحث الثالث: الجوانب التمويلية والجهود الحكومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ركزت الحكومة الكويتية في محاولاتها لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الجوانب التمويلية بدرجة أكبر، وعلى الرغم من أهمية وضرورة هذه الجوانب، إلا أنها تعتبر غير كافية لتنمية هذا القطاع، خاصة في ظل ما يعانيه من بيئة

غير مواتية، واختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وسلبيات عديدة، لا يمثل التمويل السبيل الوحيد للتعامل معها.

لقد جاءت هذه الجهود من خلال تأسيس "محفظة صندوق الاستثمار الوطني"، والمخصص لها رأس مال قدره ١٠٠ مليون دينار، وحدد الهدف الأساسي لتلك المحفظة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتشجيع الشباب الكويتي. يتم عرض تفصيلاً لهذه الجهود فيما يلي:

أ. الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة [١٦]

التأسيس وأسلوب العمل: تم تأسيس الشركة في ١٩٩٧/٢/٤، برأس مال قدره مليون دينار، لإدارة محفظة مالية بقيمة ١٠٠ مليون دينار، بهدف تشجيع المبادرين من الشباب الكويتي للعمل الحر، وتعمل الشركة على المساعدة في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة، لشركات خدمية، وصناعية، ومهنية، يملكها ويديرها مواطنين كويتيين، ويتم تمويل المشاريع بأسلوب المشاركة المتناقصة،
(وهو من الأساليب المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية) ويتميز هذا الأسلوب بالتالي:

١. عدم احتساب فوائد ورسوم.
٢. تحمل الشركة لمخاطر المشروع، (لا يوجد ضمانات من المبادر).

[16] (غرفة تجارة وصناعة الكويت، ٢٠١٠).

٣. يتمتع المبادر بحوافز أرباح تتوافر ما بين (٦٠ – ٧٠٪) من الأرباح الصافية المحققة، بالإضافة إلى أرباحه المستحقة مقابل حصته في رأس المال.

٤. استخدام حوافز الأرباح، في تملك المبادر لحصص الشركة في المشروع، (يمتد لفترة ٨ سنوات).

٥. برنامج التخارج للمبالغ المسددة في نهاية كل سنة مالية، ويحق للمبادر التخارج في فترة زمنية أقصر.

أسس المشاركة وشروط عامة:

- تساهم المحفظة في المشاريع التي لا تزيد تكلفتها عن ٥٠٠ ألف د.ك، وبنسبة لا تتجاوز ٨٠٪ من إجمالي تكلفة المشروع.
- يتم تصفية المشروع عند بلوغ الخسارة ٥٠٪ من رأس المال، وبعد استنفاذ كافة الوسائل المتاحة لتعديل مسار المشروع.
- تعد المحفظة دراسة تقييم المشروع، وتتكفل بنسبة ٥٠٪ من تكاليف دراسة الجدوى.
- تقوم الشركة بإجراءات التأسيس، ومراجعة الجهات الحكومية، للحصول على التراخيص.
- يتمتع المبادر براتب شهري يحدد من قبل الشركة، حسب طبيعة ونشاط المشروع، وبحوافز أداء تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ % من الأرباح الصافية المحققة، بالإضافة إلى نصيبه من الأرباح السنوية.

إنجازات الشركة:

الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٣):

- تشير البيانات إلى أن الشركة وافقت على ٤٣ مشروعاً، بقيمة رأس مال ٨,٩٤٥ مليون د.ك، بلغت مشاركة الشركة فيها ٤,٣٦٠ مليون د.ك، بنسبة ٤٩٪.
- بلغ متوسط رأس مال المشروع ٢٠٨ ألف د.ك، ومتوسط مساهمة الشركة ١٠١ ألف د.ك.

الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٠): (الشركة الكويتية لتطوير المنشآت الصغيرة، ٢٠١١).

- استقبلت الشركة ٦١١ طلباً، تم الموافقة على ٥٤ مشروع، بما نسبته ٨.٨٪ من إجمالي المتقدمين.
- بلغت رؤوس أموالها ٦,٨٠٢ مليون د.ك، وبلغت مساهمة الشركة ٤,٩٦٣ مليون د.ك، بما نسبته ٧٣٪.
- بلغ متوسط رأس مال المشروع ١٢٦ ألف د.ك، وبلغ ومتوسط مساهمة الشركة ٩٢ ألف د.ك.

ب. محفظة التمويل الحرفي والمشاريع الصغيرة ببنك الكويت الصناعي [١٧]

تأسست محفظة تمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨، لتأسيس محفظة مالية برأس مال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي، لمدة

[17] نفس المصدر السابق

٢٠ عاماً، لتمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة، الكويتية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم إدارتها من قبل بنك الكويت الصناعي، نيابة عن حكومة دولة الكويت، وفقاً للقواعد التالية:

- ألا تزيد الأموال المستثمرة (في المشروع الواحد) عن ٥٠٠ ألف د.ك، والحد الأقصى للتمويل ٤٠٠ ألف د.ك، والحد الأدنى ٥٠٠٠ د.ك.
- أن يمنح المشروع قرضاً حسناً بواقع ٢٥,٠٠٠ د.ك، لمقابلة المصروفات التشغيلية، يصرف على دفعات شهرية.
- أن يكون الحد الأقصى لربح البنك بواقع ٢.٥٪.
- أن يكون الحد الأقصى لمدة التمويل ١٥ سنة، شاملة فترات السماح، التي تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات.
- أن يكون السداد على فترات نصف سنوية، أو ربع سنوية، أو شهرية.
- أن تحسب الضمانات على موجودات المشروع الثابتة والمنقولة، ورهانها ضماناً للدين.

ج. الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في شهر إبريل لعام ٢٠١٣، أصدرت حكومة دولة الكويت قانون رقم ٢٠١٣/٩٨ بخصوص إنشاء صندوق بإسم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يهدف هذا القانون لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الإقتصادي في دولة الكويت. الصندوق الوطني هو

مؤسسة عامة مستقلة برأس مالي قدره مليارين دينار كويتي، تُطور وتُمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُجدية والمملوكة من قِبل كويتيين بنسبة تصل إلى ٨٠٪ من رأس المال.

وتتمحور رؤية الصندوق في بناء مجتمع ريادي يُحفّزأصحاب المشاريع على الإبداع ويُحقق فرص التنمية الإقتصادية في دولة الكويت. ويضع القانون شروطاً محددة للمشاريع المستحقة للدعم وهي أن توظف من ١ إلى ٥٠ موظف كويتي وألا تزيد تكلفة انشاءها عن ٥٠٠ ألف دينار كويتي.

وتكمن مهمة الصندوق في بناء مؤسسة ذات مستوى أداء عالمي، تعزز من قدرة ريادة الأعمال لتوفير الرخاء الاقتصادي الوطني. وقد سعى الصندوق منذ تأسيسه لتحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في خلق فرص عمل منتجة للكويتيين في القطاع الخاص
- زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي
- المساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الجدير بالذكر أنه مع نهاية مارس الجاري ٢٠٢٤، يدخل إيقاف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة عامه الرابع بدون تحديد المدة الفعلية لعودة نشاط تمويل المبادرين الراغبين في إقامة مشاريعهم. إن قرار الإيقاف الذي اتخذ في أبريل ٢٠٢٠ يرجع إلى شح السيولة المتوافرة، على الرغم من تحسن أسعار النفط وتحسن

رصيد المالية العامة الكلي إلى ٢٣.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مستفيدا بشكل أساسي من ارتفاع إيرادات النفط وضبط النفقات[١٨].

في الوقت الحالي تأثر المبادرون باستمرار ايقاف تمويل المشاريع مع عدم قدرتهم على الحصول على التمويل المناسب من القطاع المصرفي بسبب تكلفة التمويل علاوة على تعقيد الأجراءات والحذر من تمويل مشاريع تشكل أخطار عالية للبنوك. وإضافة الى ذلك زاد من عقبات مبادري المشاريع الصغيرة والمتوسطة شح الأراضي الصناعية من جهة وعدم انتهاء البنية التحتية لتلك المناطق، حيث إن نسبة الإنجاز المحققة في مشروع مدينة الشدادية الصناعية ٣٢٪، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع مع نهاية عام ٢٠٢٦.

إن الأولوية في منح وتوزيع القسائم الصناعية ستكون لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بشرط أن تكون متماشية مع سياسة الدولة في الأمن الغذائي والمائي والدوائي، إذ بموجب القانون سيتم تخصيص نسبة ١٠٪ لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى توفير البنية التحتية للمشروعات المقدمة.

تقضي المادة العاشرة من قانون إنشاء **الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ وتعديلاته بأن تحدد اللائحة التنفيذية نسبة من المواقع تخصص للصندوق الوطني في المناطق الصناعية لمواجهة الطلبات التي تقدم وفقاً لأحكام هذا القانون. وتنص مواد الصندوق على وجوب أن يكون توزيع الأراضي للمبادرين من الأراضي المستحدثة. وتضمن قانون

18 مركز دراسات السياسات الأوروبية الملف الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي - دولة الكويت، ٢٠٢٣

الصندوق مادة تتعلق بأن تخصص للصندوق نسبة لا تجاوز ١٠ بالمئة من المناطق الصناعية المستحدثة للهيئة العامة للصناعة ونسبة ٥ بالمئة من المناطق الزراعية المستحدثة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، لمواجهة الطلبات التي تقدم وفقاً لأحكام القانون. وتخصص للصندوق نسبة لا تجاوز ١٠ في المئة من المحلات التجارية في المناطق المخصصة من الدولة للجمعيات التعاونية وفروعها وغيرها من المواقع الاستثمارية لصالح المشروعات التي يشرف عليها الصندوق.

سلط تقرير لديوان المحاسبة الضوء على عدم وجود استقرار لمنصب المدير العام منذ إنشاء الصندوق الوطني في عام ٢٠١٣ حتى تاريخه، إلى جانب عدم وضع واعتماد خطة سنوية صادرة من المدير العام ومعتمدة من مجلس الإدارة لعدد المشروعات المستهدفة بالدعم السنوي مصنفة وفقاً لأنواع أنشطتها، بالمخالفة للمادة رقم ٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة.

وبيّن التقرير عدم القدرة على تقييم أعمال الإدارات نتيجة لعدم وضع خطة واعتماد خطط واهداف واضحة ومعتمدة لكل ادارة، إضافة الى القصور والضعف في حفظ بيانات وملفات المبادرين عبر النظام الآلي ووجود نقص في المستندات الاساسية كالعقود او الاستقطاعات البنكية وغيرها من الأمور الاساسية والواجب توافرها في ملفات المبادرين.

الجدير بالذكر أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قام بتمويل نحو ١٤٢٠ مشروعا كما في فبراير ٢٠٢٢ منذ بدء العمليات التمويلية في ٢٠١٦ حيث بلغ متوسط التمويل لكل مشروع ٢٢٠ ألف دينار.

وقد قدَّم اتحاد شركات الاستثمار مقترحاً للحكومة يتضمن:

- **تأسيس صناديق استثمار رأس المال المغامر Venture Capital، وهو نظام معمول به في إمارة أبو ظبي.**

حيث تقوم شركات الاستثمار بتأسيس صناديق رأس المال المغامر، تحت رقابة هيئة أسواق المال برخصة مدير محفظة، أو مدير نظام استثمار جماعي، بحيث تُوجَّه رؤوس الأموال تجاه شركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الكويت، وتقوم شركات الاستثمار بتأسيس الصناديق ليساهم في رأس المال كل من عملائها، والدولة بنسبة خمسين في المئة لكل طرف. وبذلك تضمن الدولة توجيه الأموال المستثمرة للشركات التي لديها القدرة على جمع رأس المال من عملائها والخبرة في توظيفه، بجانب ما يتم استخدامه من المال العام. وفي هذه الحالة تكون الدولة وشركة الاستثمار شريكين في دعم المشاريع الناجحة، وفي تحقيق الربح والخسارة.

كما وضع المقترح شروط للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون هذه الشركات واعدة، ولها قابلية للتوسّع داخل وخارج الكويت، وتكون لها ارتباط وطيد برؤية الكويت ٢٠٣٥. وكذلك أن تتخصّص هذه الصناديق في قطاعات محددة، حيث تكون الشركة المديرة للصندوق لديها الخبرات والمؤهلات اللازمة لتقديم المشورة لأصحاب المشاريع ومساندتهم في تحقيق خطط النمو.

ومن المتوقع أن يكون أحد أهم الأهداف هو إعداد هذه الشركات للإدراج أو الاندماج لخلق منظومة متكاملة وإبراز كيانات قادرة على المنافسة ودعم الاقتصاد. وسيكون الإشراف والرقابة على تلك الشركات المرخصة من قبل هيئة أسواق المال

ومتابعة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التمثيل في مجالس إدارات الصناديق ولجان الاستثمار فيها.

- **تشريع نظام كامل يخدم مجال التمويل التقني Fintech.**

بما أن التحوّل الرقمي، أصبح ضرورة تتسابق نحوها العديد من المؤسسات بما فيها شركات الخدمات المالية، لذا فإنه من الضروري أن يتم دعم المبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإسلوب مبتكر من خلال تأسيس منصات مالية، ضمن الإطار التشريعي والقانوني الكويتي، لتقديم الخدمات المالية الإلكترونية الرقمية بحيث تتاح الفرصة لإستعانة المبادرين بكافة المشاركين في المنصة لجمع رأسمال في شكل تمويل أو استثمار وهو ما يعرف بمسمى التمويل الجماعي. وعلى الرغم من حداثة تجربة التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية إلا أن نشاطها شهد نموا ملحوظا من حيث عدد الفرص الممولة وحجم التمويل، علاوة على اهتمام المملكة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة شكل حافزا لنمو الطلب على التمويل الجماعي بالدين[١٩].

المبحث الرابع: تقييم الجهود السابقة لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يتضح من تحليل الواقع الحالي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقييم الجهود الحكومية لتنمية هذا القطاع الآتي:

19 الجار الله، محمد (٢٠٢٣)، التمويل الجماعي بالدين ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم الشرعية، العدد ٢٠٧ الجزء الثالث السنة ٥٧.

- أن السياسات المعمول بها في دولة الكويت لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قد لا تتماشى مع ما هو معمول به في الدول المتقدمة والناشئة في هذا المجال. حيث يحظى هذا القطاع باهتمام كبير في هذه الدول، يتمثل في تقديم الدعم له من خلال مراكز أبحاث، لخلق صناعات جديدة، وتطوير تقنيات مختلفة، بالإضافة إلى توفير المساعدات الفنية والقانونية، والتيسيرات الضريبية، بهدف التشجيع والمساعدة على خلق فرص عمل حقيقية. أما في دولة الكويت، فما تزال البيئة الاقتصادية والاجتماعية غير مناسبة لاحتضان المبادرات والأفكار الإبداعية في هذا المجال، فضلاً عن أنها قد لا تلقى الرعاية المناسبة. حيث يرى الباحث أن هناك قصور في دور معهد الأبحاث ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت والجامعات الخاصة ومراكز الأبحاث في القطاع النفطي ...إلخ، وخصوصا فيما يتعلق بدعم منشآت قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال العمل كمنظومة متكاملة فيما بينها بما يحقق التنمية الفعلية للاقتصاد الوطني.

- يتضح من التحليل الهيكلي، وجود مؤشرات واضحة، على عدم كفاءة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الهدف منه، فرغم سيطرة القطاع على هيكل المنشآت من حيث العدد، إلا أن نسب مساهمته في تشغيل العمالة، والإنتاج، والقيمة المضافة تعتبر منخفضة، إذا ما قورنت بنسب مساهمة هذه المنشآت في العالم. إن الاعتماد على العمالة الأجنبية وتهميش العمالة الوطنية يشكل جزء من المشكلة في ظل غياب لخطة تأهيل للعمالة الوطنية وإحلال للوظائف.

- أن تعامل الحكومة مع تنمية القطاع من خلال محافظ الهيئة العامة للاستثمار، وبنك الكويت الصناعي، لم يرق إلى مستوى الطموح والدور المأمول منه، لخلق مشروعات صغيرة ومتوسطة حقيقية، تسهم بنسبة جيدة في توليد قيمة مضافة داخل الاقتصاد الوطني، وفي تعزيز سياسة التنويع الاقتصادي، فقد تم التعامل على أسس تمويلية، ولم تتعامل الحكومة مع باقي الجوانب المكملة، والضرورية لنجاح هذه المنشآت. يرى الباحث أن الحكومة لم تنظر لتنمية القطاع من الجانب الاقتصادي التقني فلم يراع القانون او ينص في بنوده على خلق علاقة ارتباط بين المشاريع الكبرى ومشاريع المبادرين الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون هي الاساس في توريد العديد من المنتجات والمواد الأولية المصنعة محليا لصالح المشاريع الكبرى على سبيل المثال لا الحصر.

- يجب أن يكون الدعم الحقيقي لهذا القطاع، من خلال مساعدته على مواجهة التحديات، التي تعوق عمله، منها، الصعوبات الإدارية في الحصول على جميع التراخيص والموافقات اللازمة لتأسيسه، ومباشرة نشاطه، سواء لدى الجهات الإدارية المعنية، أو لدى المؤسسات التمويلية، بما في ذلك الحصول على الموقع اللازم لإقامة المشروع، وهذا من أهم المعوقات التي تواجه المبادرين حيث أن شح الأراضي وعدم الحصول على التراخيص اللازمة أو طول الدورة المستندية يؤثر بالسلب على تحقيق النجاح المتوقع خلال الفترة الزمنية المحددة في دراسات الجدوى الأولية مما يضيع الفرصة في تحقيق الربحية والعوائد المتوقعة والتحديات المرتبطة بالمشاكل الخاصة بالنواحي

التشغيلية، ومنها، المرتبطة بنقص خبرات القائمين على تشغيل المنشآت الصغيرة، وقلة الخبرة التسويقية، والتحديات التي تؤثر سلبًا على القدرة التنافسية للمشروعات، إضافة إلى منحه الحوافز والتيسيرات والمزايا، كالإعفاءات الجمركية، ودعم المواد الأولية، ودعم صادراتها، والعديد من المزايا الأخرى.

- أن معدل المنشآت التي تمت الموافقة عليها، إلى إجمالي المنشآت المتقدمة للشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة أو للصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة السابقة يعد منخفض جداً، مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في أسس تقييم هذه المنشآت، وذلك لرفع معدل تأسيس هذه المنشآت. كما أنه لابد من النظر في نوعية المشاريع المتقدمة للحصول على الموافقات من حيث أهمية تلك المشاريع للاقتصاد والتنمية والقيمة المضافة لقطاعات الصناعة والخدمات على سبيل المثال.

- من الناحية التمويلية، تقوم منظومة إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة على جانبين أساسيين، هما: الجهات المقرضة بمختلف مؤسساتها الحكومية والخاصة، والأطراف المقترضة، وعليه فإنه من الضروري بحث أسباب القصور من الجانبين.

المبحث الخامس: المعوقات التمويلية ودور القطاع المصرفي (والبنوك الاستثمارية)

المطلب الأول: مصادر التمويل المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تشكل الجوانب التمويلية جانباً أساسياً، في بداية واستمرار ونجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتلبية احتياجاتها في كافة الفترات العادية والاستثنائية، بدءًا من تأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، إضافة إلى مسايرة تطورات الإنتاج، والحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي، ويمكن حصر مصادر التمويل بالنسبة لدولة الكويت في:

- المدخرات الشخصية لمالك المشروع، أو إجمالي المدخرات العائلية، (غالباً ما تتسم بالقصور).
- الاقتراض من المصارف التجارية (التقليدية والإسلامية) وأيضا البنوك الاستثمارية في حالة الحاجة لذلك، بشروط ومتطلبات السوق.
- الاقتراض من بنك الكويت الصناعي، المنوط به من قبل الحكومة إقراض المنشآت الصغيرة الصناعية، والزراعية، والخدمية.
- مصادر أخرى تتمثل في مؤسسات الإقراض المتخصصة، مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية، (وهي شركة الكويت للمشروعات الصغيرة) سابقا، و (الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة) حاليا.

المطلب الثاني: المعوقات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول بشكل عام، أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة، بغض النظر عن طبيعتها، لا بد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة. فإذا كانت مصرفاً تجارياً، فتتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل، أما إذا كانت المؤسسة المقرضة متخصصة، فتتمثل المعوقات في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض، أو في عدم الالتزام بالتسديد، وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية، فإن المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة، أو دعم ليس من الضروري تسديده، أما من وجهة نظر الحكومة فإنه يعتبر دين واجب السداد بما أنه يعتبر جزء من المال العام. تختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عن تلك الخاصة بالقائمين على المنشآت الصغيرة.

تتمثل المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل في ما يلي [٢٠]:

- ارتفاع درجة المخاطر المصاحبة لإقراض المنشآت الصغيرة، نتيجة لضعف الثقة، وفقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- ضعف خبرات معظم أصحاب المنشآت الصغيرة في المعاملات المالية والمصرفية. (مما يلزم وضع برامج تأهيل ودعم فني وإداري للمبادرين).
- ضعف القدرة على تسويق المنتجات، وبالتالي زيادة درجة المخاطر. (لذا يتوجب على الحكومة أن تقوم بدور التسويق ليتفرغ المبادرين

20 *تقرير صندوق النقد الدولي لسنة ٢٠١٨*

للانتاج والتشغيل على الأقل في الثلاث سنوات الأولى من عمر المشروع).

أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه مؤسسين مشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فتتمثل فيما يلي:

- ارتفاع تكلفة التمويل المطلوب، في حال الاقتراض بسعر الفائدة السوقية، أو الاقتراض بسعر فائدة مدعم في بعض الحالات.
- أصول المشروع لا توفر الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد في فترة تشغيله، من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- ضرورة تقديم ضمانات شخصية من المبادرين بالاضافة لجزء من رأس مال المشروع.

الجزء الثاني

تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
مقترح للدور الحكومي والمصرفي
في دولة الكويت

الفصل الثاني

دور القطاع المصرفي في إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تدرك المصارف أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على إيجاد آليات التمويل المناسبة، وترى المصارف بوجه عام في الكويت، وفي غيرها من الدول، أن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتسم بنوع من المخاطرة، التي تجعلها متحفظة، وتفرض بعض الشروط التي تعادل هذه المخاطر، ذلك لأسباب تتعلق بالحجم الصغير لهذه المنشآت، وحداثتها، وقلة الضمانات. ففي عام ٢٠١٨ انخفضت حصة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبلغ نسبتها ٢.٨٪، وقد يعزى الانخفاض المفاجئ إلى قيام بنك الكويت المركزي بخفض أوزان المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من ١٠٠٪ إلى ٧٥٪.

وبناء على الدور المنوط ببنك الكويت المركزي في العمل على تهيئة المناخ التمويلي المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك المحلية فقد بادر بنك الكويت المركزي بنشر استبانة "تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المبادرات الجديدة" على موقعه الإلكتروني وهو استبانة شامل يلقي الضوء على آليات الحصول على الائتمان واستخدامه. ويهدف بنك الكويت المركزي من

الاستبانة الذي سيتم تحليل بياناته كل ثلاثة شهور ولمدة عام إلى استطلاع بيانات أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات التجارية وقياس تجاربهم فيما يتعلق بالحصول على التمويل، بهدف تعزيز بيئة عمل صحية وداعمة لهذا القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني. من المرجح أن نتائج الاستبانة، التي لن يتم نشرها، ستوفر صورة شاملة للتحديات والفرص التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة عندما يتعلق الأمر بالحصول على التمويل وإدارة احتياجاتها المالية، ويلقي الضوء على شروط التمويل المتاح لهذه الشركات ومدى ملاءمته لاحتياجاتها التمويلية، مما يساهم في تحديد الاتجاهات والمخاطر المحتملة في سوق التمويل لهذه الشريحة، وهو أمر ضروري للحفاظ على اقتصاد مستقر وصحي وبيئة عمل صحية وداعمة للمبادرين في هذا الجانب.

من الجدير بالذكر أن المصارف تحرص على التأكد من صحة المعلومات المقدمة، والقيام بدراسة جدوى للمشروع، والعوائد المحتملة، وعوامل أخرى، تتعلق بكفاءة صاحب المشروع، وأخطار تقلبات الأسواق على المنشآة ...إلخ. إلا أن وعلى الرغم من ذلك فإن حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض لا يزال يتسم بالضآلة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ تعاني تلك المشروعات معدلات رفض مرتفعة لطلبات الحصول على القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى ٧٠٪.

وبلغت نسبة القروض المصرفية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٤.٧٪ من إجمالي القروض كما في نهاية عام ٢٠١٩ [٢١].

[21] (روبرتو روشا، وآخرون، ٢٠١١).

المبحث الأول: اهتمام المصارف، وإنشاء وحدات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تهتم المصارف بإقراض قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتباره يمثل شريحة كبيرة من مؤسسات الأعمال في الدولة، ونظراً لخصوصية تمويل هذا القطاع، فقد حرصت المصارف على تأسيس وحدات خاصة، تقدم خدماتها لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويشرف عليها مسئولون محترفون، من ذوي الخبرات، الذين يدركون متطلبات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتعمل هذه الوحدات بشكل وثيق مع العملاء، لتلبية احتياجاتهم التمويلية، وتقديم حلول مصرفية شاملة للوفاء بمتطلباتهم المالية، وتقدم الوحدة مجموعة الخدمات منها:

- تمويل رأس المال العامل.
- خصم الكمبيالات.
- القروض القصيرة والمتوسطة الأجل.
- القروض المضمونة بضمانات عينية.
- خطابات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.
- تمويل المدفوعات المحلية / الدولية، إلخ.

المطلب الأول: دور بنك الكويت الصناعي

قام بنك الكويت الصناعي باعتباره مصرفاً متخصصاً، منوط به إدارة محفظة تمويل النشاط الحرفي، بزيادة نشاطه في تقديم خدماته التمويلية الموجهة للشباب الكويتي، لإقامة أنشطة حرفية منتجة مجدية. يتضح من الجدول رقم (٣)، أن إجمالي المشاريع الممولة من المحفظة، منذ إنشائها وتشغيلها في عام ٢٠٠١ وحتى نهاية

عام ٢٠٢٠ قد بلغت ١٩٦٩ مشروعاً، موزعة على قطاعات مختلفة، بقيمة بلغت ١٥١ مليون دينار. كما أنه في إطار حرص الدولة واهتمامها بالمشاريع الصغيرة لتوفير عوامل جذب مميزة للشباب الكويتي وتحقيق توجهات الدولة بشأن إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية وتوجيه طاقات الشباب إلى العمل الحر للتوظيف والاستثمار في المجالات التي تسهم في توسيع وتنويع الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الكويتي، يدير البنك المحفظة الصناعية للمشاريع الصغيرة لدعم أنشطة الكويتيين في مجالات المشاريع الصغيرة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد بلغت الموافقات التمويلية لمحفظة (الصناعية للمشاريع الصغيرة) حتى منتصف عام ٢٠٢٣ ٢١٩٧ مشروعا، وبلغت المبالغ المستثمرة ما يقارب ٢٥٥ مليون دينار (نحو ٨٤١.٥ مليون دولار)، فيما بلغ حجم الموافقات لتمويل المحفظة ١٩٣.٤٦٧ مليون دينار (نحو ٦٣٨.٢ مليون دولار). وشكل إجمالي التمويل لتكلفة الاستثمار ٧٥.٨٥ في المئة[٢٢].

[22] تقرير بنك الكويت الصناعي 2020 – 2023

الجدول رقم (٣)
تمويل المشاريع الصغيرة والنشاط الحرفي كما في نهاية ٢٠٢٢
(القيمة بالدينار الكويتي)

نوع القطاع	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية	مبلغ التمويل	النسبة%
الصناعات التحويلية	٢٠	١٨٧٥٦٣٥	١٣٣٦٠٥٧	٧١
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	٣٢	١٦١٣٧٤٨	١٣٣٦٠٥٧	٨٣
انشطة الاقامة والخدمات الغذائية	١٨	١٦٥٠٨٩١	١٢٣٩٣٢٧	٧٥
النقل والتخزين	١٦	٧٢٩٣١٠	٧٢٩٣١٠	١٠٠
انشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	٩	٨٦٥٦٩٤	٦٣٤٨٠٣	٧٣
انشطة الخدمات الأخرى	٧	٧٣٥٤٩٤	٣٨٧٥٣٨	٥٣
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	٢	٤١٩٨١٩	٣١٣٨٩٨	٧٥
الفنون والترفيه والتسلية	٣	٢٣٦٣٥٢	١٢٩٥٥٤	٥٥
المعلومات والاتصالات	١	٤١٣٣١	٤١٣٣١	١٠٠
الإجمالي	**١١٤**	**١٠٢٥٣١٩٣**	**٧٥٠٢٣٩١**	**٧٣**

المصدر: (بنك الكويت الصناعي، ٢٠٢٢).

لقد أقر البنك محفظة صندوق الاستثمار الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (شريكي)، وهي عبارة عن محفظة استثمارية، تهدف إلى تحقيق أرباح على المدى

المتوسط، من خلال استثمار أموالها في ترويج وإقامة ودعم المنشآت الحرفية، والمهنية، والصناعية، والخدمية، الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع مواطنين كويتيين مؤهلين، بهدف تنمية مهاراتهم الفنية، وتشجيعهم على الانخراط في مجال الصناعات الصغيرة، وأعمال الخدمات والمهن، التي تحتاج لها الدولة، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: إقراض المصارف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تشير مسوحات البنك الدولي الخاصة بمؤسسات الأعمال، إلى أن حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التمويل يواجه قيوداً أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بمناطق الاقتصادات الصاعدة الأخرى، إذ لا توجد سوى مؤسسة واحدة من بين كل خمس منشآت صغيرة ومتوسطة، تحصل على قرض أو تسهيل ائتماني. ومن بين القيود الرئيسة أمام إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عدم الشفافية لدى هذه المنشآت، وضعف أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين. وبالنسبة لضمانات الإقراض، فهناك صعوبة في تسجيل الضمانات المنقولة، والتنفيذ الجبري على هذا النوع من الضمانات. ولا شك أن التصدي لهذه القيود يتطلب تحسين البنية الأساسية المالية، وإدخال تحسينات على نظام الضمانات، مما سيؤدي إلى زيادة الإقراض المصرفي لهذه المنشآت، شريطة استكمال كافة الإجراءات اللازمة لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز العلاقة، التي تحكم المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع

المصـارف، ويـؤدي بدرجـة أكبـر إلـى تواصـل النمـو فـي القـروض المقدمـة لهـذه المنشآت [٢٣].

الشكل رقم (٧)

الإقراض الفعلي والمستهدف

للشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

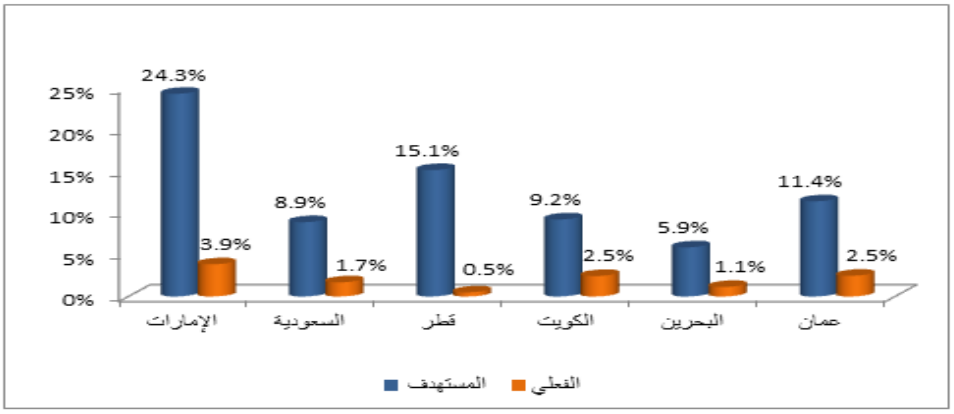

المصدر: (روبروتو روشا، وآخرون، ٢٠١١)

وفقاً لنتائج دراسة مسحية أجراها اتحاد المصارف العربية، والبنك الدولي في يونيو ٢٠١٠ عن الإقراض المقدم إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في منطقة دول مجلس التعاون، فقد شكل الإقراض المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ٢٪ فقط، من إجمالي الإقراض في دول الخليج العربية، و٨٪ في منطقة الشرق

23 روبروتو روشا، وآخرون، ٢٠١١

الأوسط وشمال أفريقيا، وبلغت نسبة الإقراض في دولة الكويت ٢.٥٪، فيما بلغت نسبة الإقراض المستهدف من المصارف ٩.٢٪، بالنسبة للمصارف التي شملتها العينة، ذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٧). وقد شارك في هذا المسح حوالي نصف المصارف في المنطقة (١٣٩مصرفاً)، تمثل ثلثي قروض الجهاز المصرفي تقريباً في ١٦ دولة.

يلاحظ من خلال النسب الفعلية والمستهدفة بالشكل رقم (٧) لدول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام، ودولة الكويت بوجه خاص ما يلي:

- أن هناك تباين كبير بين النسب الفعلية والمستهدفة، مما يعكس ارتفاع مستوى الطموح والاستعداد لدى المصارف، لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- أنه يوجد هامش يسمح بزيادة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المستقبل، في حال تم معالجة المعوقات، التي تواجه هذه المنشآت، وتخفيض درجة المخاطر المصاحبة لإقراضها.

- أن الفجوة بين النسبة الفعلية والمستهدفة، تعكس توافر القدرة التمويلية المعروضة من جانب المصارف، وضعف الطلب من المنشآت الصغيرة على التمويل المصرفي، أو عدم استيفاء شروط الإقراض، وهي أسباب يعكسها قلة حجم التمويل الميسر لهذه المنشآت، من المحفظة الحكومية "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة". وفي هذه

الحالة يمكن للدولة تلعب دور الضامن أمام المصارف للفترة الأولى من عمر المشروع على أعلى تقدير للخمس سنوات الأولى على سبيل المثال.

الشكل رقم (٨)
القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة / إجمالي القروض
في دول الشرق الأوسط

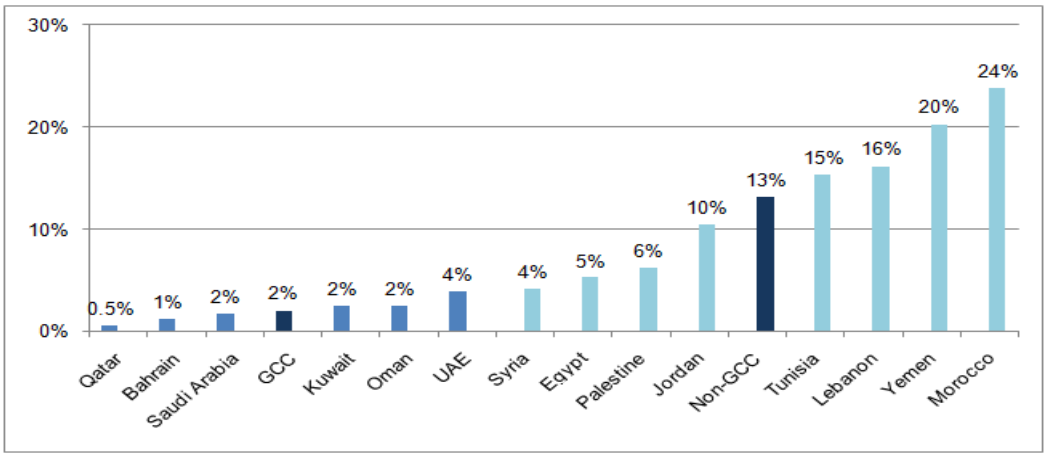

المصدر: (روبروتو روشا، وآخرون، ٢٠١١)

والجدير بالذكر، أن النسبة الفعلية تعد منخفضة إذا ما قورنت بدول عربية أخرى خارج مجلس التعاون الخليجي، وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٨).

يعزى انخفاض هذه النسبة في دولة الكويت إلى عدم تنوع الاقتصاد، لاعتماده على النفط بشكل أساسي، وسيطرة المنشآت الكبيرة. أدى هذان العاملان إلى تضييق

المجال أمام تطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يستلزم إجراء إصلاحات وتعديلات تشريعية جوهرية، في بيئة الأعمال، خصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات الروتينية، تؤدي إلى انطلاق العمل المصرفي في تمويل المنشآت بمختلف القطاعات، بما يعكس القدرات التمويلية الحقيقية للمصارف الكويتية والتي تفوق ١٢٠ مليار دينار من حيث الموجودات كما نهاية ٢٠٢٣ [٢٤]. علاوة على ذلك، فإن هناك تفضيلات من المواطنين بالعمل في القطاع الحكومي، لما له من امتيازات مثل، ارتفاع الرواتب، وبالتالي، عزوف المواطنون عن المخاطرة للانخراط في هذا القطاع.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أغلب المصارف الكويتية تتعامل بالفعل مع ذلك القطاع، وتعتبره من القطاعات المهمة والمربحة، في حال استيفاء شروط التمويل المطلوبة. وترى بعض المصارف أن القروض المقدمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، قد تكون أقل خطورة من تلك المقدمة لكل من المستهلكين على سبيل المثال. فيما ترى بعض المصارف، أن القروض المقدمة لهذه الفئة من المنشآت تتسم بدرجة أعلى من الخطورة، مقارنة بتلك المقدمة للمنشآت الكبيرة والإسكان [٢٥].

المبحث الثاني: الدور المقترح للمصارف في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

هناك بعض العوامل التي تجعل من قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة قطاع أكثر جاذبية للمصارف، وتزيد من دور المصارف في المرحلة القادمة، وهي:

24 نفس المصدر السابق

25 تقارير اتحاد مصارف الكويت

- قلة الفرص المتاحة لتمويل المنشآت الكبيرة، نتيجة للصعوبات التي تواجهها هذه المنشآت.
- حاجة المصارف إلى تنويع محفظة القروض لديها.
- الرغبة في إيجاد صف ثانٍ من المستثمرين ورجال الأعمال، حيث تساعد المصارف صغار المستثمرين على توسيع أنشطتهم وزيادة استثماراتهم.
- التوجهات الحكومية الحالية، لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإزالة كافة المعوقات، التي تواجه هذا القطاع، فيما تختلف النظرة إلى الحوافز، وبرامج الدعم الحكومية من مصرف إلى آخر، ولكن معظم المصارف تنظر لها باعتبارها إحدى العوامل الهامة نسبياً.
- تقديم التمويل اللازم، بشروط وآجال استحقاق ملائمة، لإنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وللقيام بعمليات التوسع، والإحلال، والتحديث، وتمويل رأس المال المستثمر، مع ضرورة متابعة الائتمان الممنوح، لتقييمه والتغلب على الصعوبات، التي تواجه هذه المنشآت.
- توفير التمويل، وكافة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية غير المصرفية، التي ستلعب دوراً في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون والمشاركة الفعالة مع الجهات، من القطاعين العام والخاص، الداعمة والمسئولة عن تنمية وتطوير وتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المشاركة في تمويل المناطق والمجمعات الصناعية والحرفية، المزمع إنشاءها.

المطلب الأول: مزايا المصارف في أداء الدور التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعد المصارف الكويتية من أكثر المؤسسات فعالية في النظام المالي، نظراً للدور النشط والحيوي الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، باعتبارها قناة أساسية لتمويل الاستثمار في القطاعات المنتجة. يتوقف الدور التمويلي للبنوك على مجموعة متعددة من العوامل، مثل، العوامل التشريعية، والعوامل المرتبطة بطبيعة بيئة الأعمال بصفة خاصة المنافسة، والقيود، والإجراءات الروتينية. وعلى الرغم من المشاكل والصعوبات التي قد تواجهها المصارف في أداء دورها التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يتوافر لديها عدد من المزايا، التي تعزز من الدور التمويلي المنوط بها، مما يعكس استعداد المصارف لمواكبة أي استراتيجية، لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والنهوض به، والقيام بدور أكبر في تنفيذ هذه الاستراتيجية:

- الدور الرئيس للمصارف في تمويل قطاعات النشاط الاقتصادي، وما تتمتع به من كفاءة إدارية.
- توافر السيولة لدى المصارف، يمكنها من التوسع في إقراض هذه المنشآت.

- استقرار المصادر المالية للمصارف، وارتفاع درجة الملاءة المالية، ومعدلات كفاية رأس المال لديها، يعزز من استقرارها في القيام بالدور التمويلي المنوط بها [٢٦].
- الكثافة المصرفية، والانتشار الواسع لفروع المصارف في كافة المناطق، يعزز من وصول الخدمات التمويلية والمصرفية إلى المواطنين، في جميع مناطق الكويت.
- تنوع الخدمات، يعزز من قدرتها على تلبية الاحتياجات المصرفية لهذا القطاع.
- كفاءة وشفافية الأنظمة الرقابية والمحاسبية لديها.
- توافر الكوادر البشرية المؤهلة، للقيام بكافة أعمال منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتابعتها وتقييمها لدى المصارف.
- امتلاك المصارف لشبكة اتصالات، وعلاقات بمؤسسات التمويل المحلية والدولية، مما يتيح لها توفير خطوط تمويل، بشروط تلائم احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- عمل المصارف بفكر ورؤية القطاع الخاص، مما يجعلها تركز على كفاءة وإدارة المشاريع، ذات الجدوى والربحية.

26 تقرير الاستقرار المالي، بنك الكويت المركزي ٢٠٢٢

المبحث الثاني: المعوقات والمشاكل الغير التمويلية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة

فضلاً عن المعوقات التمويلية، فإن المعوقات التي تواجه تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ترتبط إلى حد كبير بعدم توافر الكفاءات المتخصصة في إدارة مثل هذه المشاريع، والإجراءات الإدارية المعقدة المفروضة من الجهات الحكومية، للحصول على الدعم المالي والفني المطلوب، وتوجه عدد قليل من المشاريع إلى الأنشطة الحرفية والتقنية، والصناعية، في حين أن أحد مقومات نجاحها في الاقتصادات الناشئة هو، ارتباطها بهذه النوعية من المنشآت، وبالقطاعات التي تتمتع الدولة بالمزايا النسبية فيها، بما يعزز من الجوانب التكاملية بين كل من المنشآت الصغيرة حال وجودها، وكيانات القطاع الخاص الكبيرة، وخصوصاً في ما يتعلق بالجوانب التسويقية. يتم فيما يلي إبراز تفصيلاً لبعض المعوقات.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي، ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل في:

- معاناة الاقتصاد الكويتي من الاختلالات الهيكلية، وعدم تنوع قاعدة النشاط الاقتصادي.
- اتسام البيئة الاستثمارية غير المواتية بالروتين، وتعدد الإجراءات.
- ضعف أداء القطاعات غير النفطية، التي من المتوقع أن تمارس مؤسساتها دوراً تكاملياً، مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- انفتاح السوق على الاستيراد، مما يصعب معه إمكانية المنافسة، وكذلك تفضيل المستهلك لبعض المنتجات الأجنبية.
- عدم وفرة العمالة الوطنية المناسبة، وتفضيل المواطنين للعمل في الحكومة، أو مؤسسات القطاع الخاص الكبرى، بسبب عاملي الأمان والامتيازات، الأمر الذي يؤدي إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة، وبالتالي تلاشي الأثر الايجابي على تشغيل العمالة الوطنية.

المطلب الثاني: المعوقات الفنية

- محدودية قاعدة البيانات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- قلة الأفكار التي تتسم بالإبداع، ونقص المعرفة بالفرص الاستثمارية الملائمة للسوق.
- العشوائية في تأسيس المنشآت، حيث يلجأ بعض أصحاب المشاريع الصغيرة إلى تقليد المنشآت القائمة، وخاصة الخدمية، لعدم احتياجها للجهد، وربحيتها العالية.
- افتقاد هذه المشاريع إلى الدراسة اللازمة عند اختيار فكرة المشروع، (دراسة مسحية للسوق، ودراسة فنية لتكاليف المشروع، ودراسة جدوى مالية للمشروع، ودراسة لمخاطرالأعمال [٢٧] مما يؤدي إلى عدم الاستمرار والفشل، أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر.
- عدم ملاءمة واتساق أفكار وأنشطة المنشآت، مع ما تتمتع به دولة الكويت من مزايا نسبية.

[27] (أسلام محمد الناقة، ٢٠٢٣، ريادة الأعمال – دار اليازوي العلمية)

- مشكلة الحصول على مساحة الأرض، والموقع المناسب لإنشاء المشروع.
- ضعف العلاقات التشابكية والتكاملية، بين المنشآت الصغيرة، والمنشآت الكبيرة.
- ضعف الارتباط بين مجالات البحث العلمي وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود خطة متكاملة لتنمية القطاع من خلال نتائج البحوث.
- قلة الخبرات الفنية، ونقص العمالة المؤهلة، أو عدم ملاءمة خصائص العمالة المتوفرة من حيث المهارات والتعليم، لاحتياجات المنشآت.

المطلب الثالث: المعوقات الإجرائية والتنظيمية والتشريعية

- شح الأراضي أو ارتفاع أسعار الأراضي، إن وتوفرت.
- معوقات تشريعية، كالتشريعات الخاصة بتوفير الأراضي والحاضنات.
- زيادة التكاليف، نتيجة لطول الإجراءات، يسبب ضياع الوقت، والفرص المناسبة.
- منافسة المنشآت المشابهة، التي يقوم بإدارتها الوافدين، أو المملوكة لهم ضمناً.

المطلب الرابع: معوقات إدارية

- عدم وجود تنظيم إداري داخلي، أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المنشآت الصغيرة.
- التخطيط السيئ أو عدم التخطيط من أصحاب المنشآت نتيجة ضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة.

- افتقار هذه المنشآت للإدارة الصحيحة، والخبرات المحاسبية والتسويقية، أو الأمور الفنية وغيرها.

- نقص برامج التأهيل والتدريب الموجهة للمبادرين، وأثر ذلك على نقص الخبرة في إدارة المشروع.
- ضعف الكفاءة الإدارية، بسبب مركزية اتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: انعكاسات تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تشير تجارب الدول حول العالم إلى أهمية تنمية قطاع المنشآت الصغيرة في دفع عجلة التنمية، حيث تُؤكد دورها في خلق نوعية من المنشآت، تمارس دوراً تكاملياً مع المنشآت الكبيرة، لتكون النواة للنمو الاقتصادي. كما أن هذا التوجه، يأتي متسقاً مع التوجهات الحالية للدولة، لتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث يرتكز هذا القطاع أساساً على فكرة العمل الحر، وتكمن المشكلة في كيفية التعامل مع هذا القطاع، والإستراتيجية الفعالة لتنميته، وزيادة دوره في خلق فرص عمل حقيقية جديدة. تتمثل الانعكاسات الإيجابية لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

- تخفيف الضغوط على القطاع الحكومي، في ضرورة توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى السوق، ومن ثم تخفيض المبالغ السنوية المخصصة

لبرنامج دعم العمالة. يقدر متوسط عدد الداخلين الجدد إلى السوق بحوالي ٣٥ ألف [٢٨].

- المساهمة في تسهيل العقبات، التي تواجه المواطنين في إيجاد فرص عمل، ومن ثم زيادة فرص العمل الحقيقية في الاقتصاد الكويتي، حيث تتميز هذه المنشآت بانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، مقارنة بتكلفتها في المنشآت الكبيرة.
- تشكل تنمية قطاع المنشآت الصغيرة حلقة في مسلسل الإصلاح الاقتصادي في الدولة، حيث تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية، التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي.
- زيادة القيمة المضافة المترتبة على تنمية قطاع المنشآت الصغيرة.
- تطوير ثقافة العمل بالمجتمع، وتعزيز دور الفئات المنتجة، لتعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية الكويتية، وتنمية الثروة البشرية، وتعزيز المشاركة الفعلية من المواطنين في عملية التنمية.

المطلب الثاني: الانعكاسات على القطاع المصرفي

يعد الدور التمويلي للبنوك المحلية في إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من العوامل الهامة، ويتعامل القطاع المصرفي مع هذه المنشآت باعتبارها أحد قطاعات النشاط الاقتصادي، ويطبق عليها المعايير الواجب توافرها عند الإقراض، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية هذا القطاع. لا شك أن تنمية قطاع المنشآت الصغيرة

[28] حمد الحساوي، ٢٠٢٣ "دور القطاع المصرفي الكويتي كنموذج في خلق فرص العمل واستبدال العمالة الأجنبية بالعمالة المحلية"، (قيد النشر).

والمتوسطة سيسهم في تحسين البيئة التشغيلية للمصارف، وزيادة الفرص التمويلية، بما يمكن المصارف من استخدام السيولة المتاحة لديها.

ومن الضروري اقتصار دور أي جهاز حكومي مقترح لتنمية المنشآت الصغيرة، على توفير جزء من التمويل اللازم للمشروع، وإتاحة المجال للقطاع المصرفي بأن يلعب الدور المناط به، في دراسة الحالة الائتمانية لكل مشروع، وتقديم التمويل المناسب، بمعدلات فائدة ميسرة، مع عدم الإخلال بآليات السوق، حيث ينبغي أن يكون إقراض المنشآت في إطار المنظومة الائتمانية.

وما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد، هو ضرورة قيام المصارف بدراسة التجارب، لمواكبة أفضل الممارسات الدولية في تمويل هذه المنشآت، مع ضرورة تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة، تتناسب وطبيعة المنشآت الصغيرة، إضافة إلى الاهتمام بتدريب الكوادر المصرفية، على طبيعة تمويل هذه المنشآت، ومتابعة أداء القروض، خاصة في ظل ما يتطلبه إقراض هذه المنشآت من آليات.

الفصل الثالث

الدور الحكومي المطلوب لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

إن نجاح المنشآت الصغيرة وتفعيل دورها، وتمكينها من النمو والانتشار بشكل سليم وناجح، بما يساهم في أداء دورها بفاعلية أكبر، في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يستلزم استدامة رعايتها، من خلال منظومة خدمات متكاملة في مسيرتها، بدءًا من فكرة المشروع، ومروراً بالتنفيذ والتسويق، وانتهاءً بالتطوير

والنمو، فالعبرة هنا ليست برفع الشعارات، وإنشاء كيانات إدارية حكومية جديدة، تنضم إلى سابقتها دون بحث أو دراسة لمدى جدواها، وإنما بالدور الحكومي الفعال اللازم لتطوير دور هذه المنشآت، وبالإجابة على تساؤلات مهمة وهي: ما هو المطلوب من هذا القطاع؟ وكيفية النهوض بهذا القطاع؟ وما هو الدور الحكومي المتوقع في مثل هذه الحالات؟

المبحث الأول: الإجراءات الحكومية المطلوب لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- عمل دراسة شاملة موسعة، ترتكز إلى إحصاءات حقيقية، تبحث في واقع وخصوصية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي، ومدى مساهمته في التشغيل والإنتاج، وحصته من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد الوطني.
- دراسة مدى نجاح التجارب السابقة في تنمية دور هذا القطاع، والتحديات والمعوقات التي تواجهه وتعرقل مسيرته لتفعيل دوره في عملية التنمية الشاملة، ومدى توافر مقومات نجاحه في ظل عدم ملاءمة البيئة التشريعية والإجرائية والتشغيلية، وبحث الدور التكاملي للكيانات الأكبر مع هذا القطاع.
- وضع استراتيجية لتنمية القطاع، على أن تكون هذه الاستراتيجية في إطار منظومة تنموية شاملة، ترتكز إلى أهداف استراتيجية حقيقية لتنمية القطاعات ذات الميزة النسبية، وترفع من درجة تنافسية القطاعات الأخرى، وزيادة درجة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الكويتي. تتضمن

تلك الاستراتيجية كافة الجوانب الخاصة بالأهداف، والآليات، والتشريعات، والسياسات اللازمة لتنمية القطاع، وترتكز إلى الأسس التالية:

- الواقعية في تقييم الإمكانيات المتاحة، وفرص نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمرونة، والنشاط والحيوية، والشمولية، والاتساق، والتكامل بين السياسة الاقتصادية للدولة وسياسات وبرامج تنمية هذا القطاع.
- الوصول إلى نماذج تحقق مصلحة دولة الكويت، وتتسق مع إمكانياتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطبيق أفضل السياسات والممارسات الدولية، للنهوض بمستوى هذا القطاع.

- على الجانب التنفيذي، ينبغي أن ترتكز سياسات التنمية، والدعم، والتمويل الحكومي على أسس، يتم إيجازها فيما يلي:

- وضع وتنفيذ عدد من السياسات الخاصة بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تطوير السياسات والتشريعات واللوائح التنظيمية، الخاصة بتنمية هذه المنشآت.
- تخفيض أخطار ائتمان المنشآت الصغيرة، من خلال برنامج لضمان القروض، بالتعاون مع مختلف المصارف.
- تخفيف أعباء التمويل، والدعم الكلي أو الجزئي للفائدة، حسب الأولويات.
- منح الفرص لمشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التوريدات الحكومية.
- الإعفاء من الرسوم والضرائب، بكافة أشكالها.
- دعم للبرامج الخاصة بالتدريب، والمشورة الفنية للمشروعات.
- تقديم مساعدات تقنية للمشاريع، التي تحتاج إلى دراسة السوق.

- إجراء حملات توعية عامة وخاصة، لإبراز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، وإحداث الربط بين الجهة الحكومية التي سيناط بها تنمية القطاع، ومختلف الجهات المعنية بهذا القطاع.
- تخصيص قطع أراضي لإنشاء مباني، تكون مزودة بجميع المرافق والخدمات اللازمة، من أجل صغار المستثمرين، وقد يكون ذلك على شكل "مراكز تطوير الأعمال"، ويمكن الاستفادة في ذلك من المساعدات التقنية، التي يقدمها في هذا الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للعلوم والتقنية، وكذلك الجامعات ومراكز الأبحاث التطبيقية.

المبحث الثاني: توصيات لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تشير الدراسات التي تناولت تقييم تجارب بعض الدول في مجال تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمكينه من المنافسة بفعالية أكبر، إلى أن برامج دعم هذا القطاع ارتكزت بشكل أساسي على عدة إستراتيجيات، تتسق والوسائل الداعمة لهذه المنشآت، والتعامل مع المعوقات التي تواجهها، لتطويرها وتفعيل دورها، وزيادة قدرتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الأثر التنموي المرتقب. يتم فيما يلي طرح جملة من التوصيات والمقترحات، تتناول عدد من الجوانب وتتضمن بعض الاستراتيجيات والوسائل، التي يرى الباحث أن لها أهمية وفاعلية في معالجة أوجه القصور والمعوقات، التي تواجه هذا القطاع، بما يتسق وخصوصية الاقتصاد الكويتي:

المطلب الأول: الجوانب الاستراتيجية العامة

- الحرص على ألا يأتي موضوع تنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الخطة التنموية للدولة، وذلك بهدف ترجمة متطلبات وسياسات الدولة إلى برامج تنموية متكاملة، للنهوض بالمجتمع ككل.
- خلق اهتمام سياسي لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال استحداث وزارة أو كيان حكومي مسؤول. فعلى سبيل المثال لدى المكسيك تجربة ناجحة في إدارة ملف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يختص وزير للصناعات الصغيرة، بالعمل على مساعدتها في تسويق منتجاتها، كما يوجد في ماليزيا ثلاث وزارات، تعمل على دعم هذه المنشآت، من خلال وزارات للتنمية البشرية والعلوم والتقنية، وريادة الأعمال.
- العمل على تحسين فكر المجتمع، نحو إعلاء قيمة العمل، والمشاركة الفعالة في خطط التنمية والتطوير، بدلاً من مطالبات المجتمع المستمرة للحكومة بالدعم المالي، والذي يؤدي إلى تزايد الأعباء على المال العام.
- ضرورة تقييم تجربة برنامج دعم العمالة في القطاع الخاص، مع إمكانية توجيه جزء من المخصصات المالية لهذا البرنامج، إلى دعم الاستثمارات الصغيرة ومتناهية الصغر، لإيجاد فرص عمل دائمة، ومساعدتهم في إقامة مشاريعهم الخاصة.
- نظراً لأهمية الخبرة العملية في نجاح المشروع، وكيف أن درجة التأهيل العلمي والتدريب تلعب دوراً إيجابياً، يتناسب طردياً مع درجة تطور المشاريع، تبرز ضرورة الربط بين مخرجات التعليم، ومدخلات سوق العمل، والاهتمام بتخريج الكوادر الفنية، بهدف خلق قاعدة من الموارد

البشرية المؤهلة علمياً وفنياً في سوق العمل، للإسهام بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية عموماً والصناعية على وجه الخصوص [٢٩].

- العمل على إنشاء المراكز التقنية، لمتابعة التطورات التقنية في العالم، ذلك لمساعدة المنشآت الصغيرة في التقليل من التكاليف الباهظة، التي قد تتحملها عند إجراء عمليات البحث والتطوير بصفة منفردة.
- أن تحظى تنمية هذا القطاع بقدر كبير من الاهتمام، من الجهات الوطنية والملتقيات العلمية والأكاديمية، مع تفعيل دور الجامعات ومراكز الابحاث، لتكون أحد المحاور الأساسية للدراسات، ونواة البحث والتطوير والمساندة العلمية والعملية للأفكار الإبداعية، وتسويقها التسويق التجاري المطلوب، من خلال الشراكات الثلاثية الأطراف، بين المبدعين والحاضنات والمستثمرين.

المطلب الثاني: الجوانب التنظيمية والإجرائية

- إنشاء مؤسسة لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة

شكل المؤسسة: يتفاوت الشكل التنظيمي للجهة الداعمة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، فهي تتخذ شكل وزارة، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، أو إدارة تابعة لإحدى الوزارات، كما في كندا وسنغافورة، أو هيئة عامة كما في كوريا، أو صندوق اجتماعي كما في مصر. ويتم إدارة الجهاز من قبل الأمانة العامة للتركيز على الجوانب

[29] (أحمد محي صقر المشروعات الصغيرة: الفكرة وآلية التنفيذ، جامعة المنيا، دار التعليم الجامعي – الاسكندرية، ٢٠١٩)

التنفيذية والفنية والإدارية للجهاز، في إطار من الالتزام بقرارات مجلس إدارة الجهاز، وما يضعه من سياسات وتوجهات. تُمثَّل بعض الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجهات ذات الصلة داخل مجلس إدارته، لضمان التفاعل والمعاونة لتيسير حصول هذه المنشآت على ما تحتاجه من تمويل وخدمات، تؤدي إلى المزيد من المساهمة الفعالة في صنع التغيير نحو الأفضل كونه جهازاً وطنياً تابعاً لسمو ولي العهد.

أهداف المؤسسة: إنشاء جهاز مستقل، تكون تبعيته المباشرة لسمو ولي العهد، يكون بعيداً عن الإجراءات الروتينية الحكومية، لتخفيف السيطرة الحكومية، والتعقيدات الروتينية في الإجراءات أو ممارسة الأنشطة، لرعاية مصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المناخ المناسب لنجاح تلك المنشآت، والقيام بدور تنسيقي بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص، لتنميتها وتطويرها، وتقديم الامتيازات والخدمات المساندة، لتشجيع إنشاء مشاريع جديدة، وتطوير مشاريع قائمة، لمساعدتها في تطوير أدائها وتحسين عملها، وتدارك ما ارتكبته من أخطاء.

مهام المؤسسة:

- تنفيذ استراتيجية اقتصادية وطنية لتذليل العقبات، التي تواجه المنشآت الصغيرة، وتنفيذ السياسات الداعمة لتطورها، على أن يقتصر دورها على التخطيط والإشراف والرقابة والتوجيه، وتقديم المشورة.
- التعاون مع الجامعات والمعاهد، لتنمية روح المبادرة لدى الشباب المؤهلين لدخول سوق العمل، والتوعية المبكرة بفكرة العمل الحر، وأهمية الاستثمار في مشاريع خاصة، لدفع عجلة التنمية.

- توفير التدريب المهني، لتنمية الجوانب المهنية، وتطوير مهارات أصحاب المنشآت الصغيرة والعاملين بها، في جميع المجالات القانونية، والمحاسبية، والتنظيمية، والتسويقية، والتقنية، ونظم الإدارة الحديثة للمشروعات، بما يتلاءم مع سماتها وخصوصياتها، وتقديم المساعدة لإنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية، لكافة المشاريع، لتخفيف عبء تكاليف إنجازها.
- توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية، والأوضاع التنافسية على المستويين المحلي والخارجي، حتى تتمكن هذه المنشآت من العمل بأدوات ومستويات أعلى من التنافسية، وأقل تكلفة.
- إنشاء نظام معلومات متكامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتوفير المعلومات المطلوبة، لكافة الأطراف ذات الصلة بهذا القطاع، مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات، على مستوى الدولة.
- إجراء الاتصالات بالمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بهذا القطاع، للتعرف على إمكانية استفادة المنشآت من برامج الدعم والتدريب التي تقدمها، مع تسهيل شروط الالتحاق، وعمل التوعية الكافية بها.
- وضع برامج وندوات خاصة بالصناعات الصغيرة، لدراسة المشاكل التي تواجهها، ومساعدتها للتغلب على هذه المشاكل، والخروج بتوصيات لأفضل السبل ودعمها.
- دعم التوسع في إقامة حاضنات الأعمال، والتجمعات الصناعية، ومراكز التقنية المتخصصة، وتشجيع إقامة شركات (قابضة) متخصصة في تنمية المنشآت الصغيرة، بحيث يتبعها عدد من هذه المنشآت.

- مساعدة المشاريع المتعثرة، والوقوف على أسباب التعثر، وطبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المشاريع، من خلال مراكز متخصصة في تقديم الخدمات والاستشارات الفنية، والبرامج والندوات.
- مساعدة المنشآت الصغيرة في نشر المعلومات التسويقية اللازمة، وتنظيم المعارض الترويجية لمنتجاتها.

المطلب الثالث: الجوانب التمويلية

إن نجاح الدول في تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قد يأتي عن طريق توافر الموارد المالية لبدء المشروع، والسياسات المساندة، وتوفير المشورة، والإعانات، إلا أن الموارد المالية قد تكون ضرورية، ولكن غير كافية. يتم فيما يلي إبراز أهم الخطوات المطلوبة للتعامل مع المعوقات التمويلية، التي تواجه المنشآت ذاتها، بما يعزز من قدرتها في الحصول على مصادر التمويل المؤسسي من جانب، ويحد من المخاطر المصاحبة لهذا التمويل، التي تواجهها الجهات المقرضة لهذه المنشآت من جانب آخر:

- إنشاء مؤسسة لضمان أخطار الائتمان للمشروعات الصغيرة

هناك العديد من تجارب الدول التي أسست كيانات لضمان أخطار الائتمان للمشروعات الصغيرة، في كل من الولايات المتحدة في عام (١٩٥٣)، واندونيسيا في عام (١٩٧١)، ومصر في عام (١٩٨١)، والأردن في عام (١٩٩٤). فعلى سبيل المثال تتعدد مصادر التمويل في مصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع توفر برامج ضمان القروض لدعم شركات هذا

القطاع من خلال شركة ضمان أخطار الائتمان (ش.م.م.) [٣٠]. ويتم التطرق فيما يلي لشكل ومهام وأهداف المؤسسة المقترحة.

شكل المؤسسة: تشير تجارب الدول إلى تنوع وتعدد أشكال مؤسسات ضمان أخطار الائتمان للمشروعات الصغيرة، فهي تتخذ شكل مكتب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، أو هيئات كما في اليابان، أو شركات كما في مصر والأردن، وفي بعض التجارب، يتم ضمان المخاطر من خلال تكافل المقترضين أنفسهم، كما في بنجلاديش.

مهام المؤسسة: تتولى المؤسسة عملية ضمان إقراض المنشآت الصغيرة، أمام الجهات التمويلية المختلفة، بغية مواجهة صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل، على أن تقوم هذه المؤسسة مقام الضمانات العقارية، والكفالات التجارية والشخصية. وتقوم المؤسسة بتدريب العاملين في المصارف ومؤسسات الإقراض، للتعامل مع نظام المعلومات وتوفير الكثير من البيانات، التي يمكن الرجوع إليها قبل اتخاذ قرار التمويل.

أهداف المؤسسة: تهدف مؤسسة ضمان أخطار الائتمان إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بالنسبة للمنشآت الصغيرة:

[30] علا السيد محمد، ٢٠٢٠، دور شركات ضمان المخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بالتطبيق على الحالة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص٢٥٨.

- تسهيل حصول المنشآت الصغيرة على التمويل من جهات التمويل والاستثمار المختلفة.
- توفير أسس واضحة ومنظمة للإقراض، بدون الحاجة لإجراءات مستنديه طويلة ومتداخلة.
- تبسيط وتسهيل إجراءات الحصول على الائتمان، بما يكفل سرعة تنفيذ المعاملة.

- بالنسبة لمؤسسات التمويل:

- يُعد وجود مؤسسة تضمن القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة، من أهم محفزات التمويل، إضافة إلى شروط الائتمان الأخرى، كأقساط تسديد مريحة، وفترات سماح مناسبة.
- تقديم الدعم الفني فيما يخص ضمان القروض، مما يسهم في تجنب خسائر القروض، وحالات إفلاس الأفراد.
- ضمان سرعة وكفاءة قرارات الائتمان، إضافة إلى قياس أخطار الائتمان بكفاءة، لزيادة حجم الائتمان الممنوح.

- تأسيس مصرف استثمار، لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الأطراف المؤسسة: تقوم الحكومة بتأسيسه، وبمساهمة الأطراف ذات الصلة بموضوع تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويُقترح أن يكون المؤسسون: (الهيئة العامة للاستثمار – المصارف الكويتية – شركات الاستثمار – بعض شركات القطاع الخاص).

أهداف ومهام المصرف الاستثماري: إيجاد قنوات تمويلية متخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة، بشكل يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها، خاصة في فترات المشروع الأولى، التي تتسم بارتفاع درجة أخطار إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الجهات التمويلية العادية، والتي تكون فيها هذه المنشآت غير قادرة على الحصول على الخدمات المالية من خدمات المصارف، لعدم وجود الضمانات الكافية لديها، بما يضمن مرونة عالية بخصوص الضمانات ومخصصات الديون المتعثرة. ويُقترح أن تتراوح فترة السداد بين (٣–٥ سنوات) كما هو الحال الأردن[٣١]، وهي الفترة التي يحتاج فيها المشروع إلى الدعم التمويلي، وتكون المنشآت قد أظهرت مدى جدواها فعلياً بعد هذه الفترة، ومؤهلة للاقتراض من قنوات التمويل العادية.

- تطوير وابتكار صيغ تمويلية غير تقليدية، تتناسب مع طبيعة ونشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز دور الحكومة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخصيص مبالغ معينة لدعم هذه المشاريع، على أن يكون الدعم من خلال تخفيض سعر فائدة الإقراض، وتقديم خدمات تعزز من القدرات التسويقية، والادارية، والتدريبية، وغيرها، كما هو الحال في كل من دولة قطر، حينما

31 البنك الأردني الكويتي التسهيلات المصرفية المباشرة https://www.jkb.com/ar/corporate-business/direct-facilities.

خصصت مبلغ ملياري ريال لدعم هذا القطاع، ودولة الإمارات، التي أصبحت تهتم بهذا القطاع [٣٢].

المطلب الرابع: الجوانب التشريعية

- صياغة التشريعات التي تصب في تعزيز تنفيذ عمليات التنمية، وإزالة المعوقات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي، حيث ينبغي أن تمارس المنشآت الصناعية الصغيرة دوراً تكاملياً، مع الكيانات الصناعية الكبرى، من خلال قيامها بدور الصناعات المغذية لهذه الكيانات.
- إجراء الدراسات اللازمة، لوضع تعريفات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تكون أكثر ملاءمة لواقع بيئة الأعمال، وتراعي خصوصية وواقع الاقتصاد الكويتي، وتتسق مع متوسط تكلفة المشاريع الصغيرة.
- حصر القوانين ذات الصلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إعداد وتطوير الأطر القانونية والمالية اللازمة لتحسين البيئة الاستثمارية، وتيسير الإجراءات، التي تحكم تسجيل وتشغيل هذه المنشآت، وتؤدي إلى حماية وتطوير أعمالها.

32 مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأسست في العام ٢٠٠٢ منبثقة عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي بهدف توفير الدعم والمعلومات وتمكين رواد الأعمال لتحقيق النجاح وتعزيز روح الابتكار وترجمة أفكار المبادرين إلى إنجازات كشريك يسهم في تطوير الأعمال وتقديم الارشاد.

المطلب الخامس: الجوانب الفنية

- **تأسيس حاضنات للمشروعات الصغيرة:** كآلية متطورة وإطار متكامل، من حيث المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات، لمساندة المنشآت الصغيرة الناشئة في مرحلة الانطلاق، تهدف لحماية ورعاية ودعم المنشآت المنتسبة لها لمدة محدودة، من خلال ما تقدمه للمشروعات من مساعدات تقنية، ودعم للبرامج الخاصة بالتدريب، والمشورة الفنية، وخدمات مالية وإدارية وقانونية وفنية وتمويلية وتسويقية واستشارية ...الخ، وتوفر بنية تحتية لها، ومرافق، وتجهيزات، وشبكات، وطرق.
- ربط تأسيس حاضنات المشروعات بإيجاد الحلول لمشكلة بعض شركات الاستثمار، حيث تقوم الشركات التي يقوم نموذج الأعمال فيها على عمليات تشغيلية وخاصة الصناعية، أو الشركات التي تتوافر لديها الرغبة في تغيير نموذج الأعمال الخاص بها، برعاية بعض أفكار المشروعات المطروحة من المبادرين، بعد إجراء دراسات الجدوى اللازمة، وتدخل شركة الاستثمار بنسبة مشاركة مع المبادرين أصحاب الفكرة، وتقوم بتجميع عدد المشروعات ذات الأنشطة المتقاربة أو التكاملية، وتأسيس شركة قابضة تجمع بينهم. من جانب آخر، تقوم الجهات التمويلية وخاصة المصارف، بإقراض هذه الشركات القابضة ذات النشاط التشغيلي، على أسس ترتكز إلى دراسات جدوى المشروعات. وفي هذه الحالة ستنعكس إيجابيات هذا الاقتراح على عدة أطراف على النحو التالي:

- استفادة المنشآت الصغيرة من معالجة أوجه القصور المتوقعة في الجوانب الإدارية، والتسويقية، والمالية، حيث سيتم توفيرها من الشركة القابضة، (تحت مظلة شركة الاستثمار).
- استفادة شركات الاستثمار من خلال دخولها في تأسيس شركات ذات طبيعة تشغيلية، بعيداً عن الأصول المالية والعقارية، وبالتالي حصولها على تمويل من المصارف، وقد تحصل أيضا على شكل من أشكال الدعم الحكومي، من خلال هذه المنشآت الصغيرة.
- استفادة المصارف من معالجة ما تعانيه المنشآت الصغيرة من أوجه قصور، تجعلها غير مؤهلة للحصول على التمويل والمخاطر المصاحبة لإقراض المنشآت سالفة الذكر، وفي ذات الوقت، ايجاد حل جزئي لمشكلة تمويل شركات الاستثمار.
- الاستفادة من استخدام صيغ التمويل الاسلامي في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لمرونة اسلوب المشاركة المنتهية بالتملك على سبيل المثال [٣٣].

المطلب السادس: الجوانب الاقتصادية

- تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإزالة العوائق التي تعترض عملية تنميتها.
- دعم عملية إيجاد خدمات تنمية الأعمال، لمساعدة المنشآت الصغيرة في التغلب على الاختلالات القائمة في السوق.

33 حسين عبدالمطلب الاسرج التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، (٢٠١١)، وأيضا الوقف الاسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية، (٢٠١٧)

- الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ومحاربة الإجراءات الروتينية، وتيسير أساليب العمل الإداري، وعدم انغماس القطاع الحكومي في دهاليز الرتابة المستندية والإجراءات المعقدة، التي أصبحت أحد الأسباب الرئيسة في بطء التنمية.
- الإسراع في فتح مجالات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتكون المزود الرئيس لمكونات واجزاء صناعات كبيرة على سبيل المثال صناعة السيارات. فمن خلال هذه العلاقة الاقتصادية التكاملية يتم دعم ونمو كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جانب وتحقيق المنفعة الاقتصادية للمشاريع الكبيرة على المدى الاستراتيجي [٣٤].

الخلاصة

يعتبر بناء بيئة مستدامة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدعم من كل من القطاع العام والخاص وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي أمرا حيويا لتعزيز التنوع الاقتصادي في دولة الكويت على المدى البعيد. ومن الأهمية بمكان أن يقوم القطاع الخاص في السنوات القليلة المقبلة بدور فاعل لتهيئة فرص عمل للأعداد المتزايدة من المواطنين الخريجين من الجامعات والمعاهد. وقد أوضح البحث أهمية قيام الحكومة بتنفيذ حزمة من الاجراءات وتطبيق بعض السياسات التي بدورها ستحقق التنمية المستدامة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المديين القريب والبعيد. ومن الجدير بالذكر أن خلق نظام لريادة الاعمال في الكويت يتطلب تظافر جهود وتوافق كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق تنمية مستدامة. حيث لابد من إجراء التعديلات الجوهرية في القوانين المنظمة والسياسات الحكومية

34 (شهدان الغرباوي ٢٠٢٠)

المتعلقة بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يتطلب الأمر، حسب مايرى الباحث، أنه من الضروري توعية الجيل القادم من المواطنين بأهمية وأخلاقيات العمل وخصوصا فيما يتعلق بالوظائف الفنية والانتاجية والتي يعزف الكثيرين عن الانخراط بها مما ترتب عليه اللجوء للعمالة الاجنبية وارتفاع معدلات البطالة.

التوصيات

يرى الباحث طرح مجموعة من التوصيات موجة للحكومة بهدف الاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتلخص هذه التوصيات فيما يلي:

- الاستفادة من كافة صيغ واساليب التمويل المتوفرة لمساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على أفضل فرص التمويل وبأقل التكاليف الممكنة.
- التكامل فيما بين الحكومة وشركات الاستثمار وقطاع المصارف من خلال خلق شراكات بينها وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المجالات المختلفة ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد.
- تأسس الحكومة حاضنات اعمال تتبنى من خلالها تأهيل وتجهيز اصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناحية الفنية والادارية والمالية والتسويقية بما يكفل استمرارية ونجاح أعمالها في الفترة الأولى من عمر المنشأة، ومن ثم يتم التخارج التدريجي.
- تضمن الحكومة حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على عقود محلية من القطاع النفطي، على سبيل المثال، لتزويده ببعض المواد الاساسية المطلوبة في الصناعة النفطية والبتروكيماوية أو بعض المنتجات المستخدمة في قطاع الخدمات الطبية. حيث ينبغي أن تمارس المنشآت الصناعية الصغيرة دوراً تكاملياً، مع الكيانات الصناعية الكبرى، من خلال قيامها بدور الصناعات المغذية لهذه الكيانات.
- تقوم الحكومة بإنشاء مؤسسة لضمان أخطار الائتمان للمشروعات الصغيرة.

- تقوم الحكومة بإعادة صياغة التشريعات التي تعزز تأسيس وتطوير وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

١. أحمد محي صقر المشروعات الصغيرة: الفكرة وآلية التنفيذ، جامعة المنيا، دار التعليم الجامعي – الاسكندرية، ٢٠١٩)
٢. الإدارة المركزية للإحصاء، (٢٠١٩)، الكويت – البحث السنوي لمنشآت الصناعة.
٣. الإدارة المركزية للإحصاء، (٢٠١٩)، الكويت – البحث السنوي لمنشآت الخدمات غير المالية.
٤. الإدارة المركزية للإحصاء، (٢٠١٩)، الكويت – البحث السنوي لمنشآت التشييد والبناء.
٥. الإدارة المركزية للإحصاء، (٢٠١٩)، الكويت – البحث السنوي لمنشآت تجارة الجملة والتجزئة.
٦. بنك الكويت الصناعي، (٢٠٢٢)، بيانات.
٧. بنك الكويت المركزي، (٢٠٢٢)، تقرير الاستقرار المالي.
٨. بورحومة، ع. ا.، & زغبة، ط .(2011) .*دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة*.
٩. تقارير اتحاد مصارف الكويت، (٢٠٢٣)، بيانات.
١٠. الجار الله، محمد (٢٠٢٣)، التمويل الجماعي بالدين ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية).

١١. جامع، ن. ح.، & الدماغ، ح. ج .(2012) .*أهمية التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة: دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة*.33–1 .

١٢. الحساوي، حمد (2023)، "دور القطاع المصرفي الكويتي كنموذج في خلق فرص العمل واستبدال العمالة الأجنبية بالعمالة المحلية"، (تحت النشر).

١٣. حسين عبالمطلب الاسرج، (٢٠١١) التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١١) وأيضا (الوقف الاسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية ٢٠١٧)

١٤. د. عباس علي المجرن، (٢٠٠٠)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت: مؤشرات العمل والكفاءة، المجلة العربية للعلوم الإدارية/ المجلد (٧)، العدد (٢)، مايو ٢٠٠٠.

١٥. دهشان، أحمد (٢٠٢١)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر

١٦. سيلمان، ميساء حبيب (٢٠٠٩)، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات بسوريا، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، ص ٢٢.

١٧. الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة (٢٠١١) – بيانات.

١٨. الصوص، س. ز .(2010) .*بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة*.

١٩. علا السيد محمد، ٢٠٢٠، دور شركات ضمان المخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بالتطبيق على الحالة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص٢٥٨.

٢٠. الغرباوي، شهدان (٢٠٢٠)، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي – الاسكندرية.

٢١. غرفة تجارة وصناعة الكويت، (٢٠١٠)، المصادر الرئيسية لتمويل المشاريع الصناعية في دولة الكويت.

٢٢. المحروق، ماهر حسن وإيهاب مقابله، (٢٠٠٦)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها.

٢٣. مرتجى، س. ن .(2004) .*المشروعات الصغيرة والمتوسطة – المفهوم والمشكلات وإطار التطوير*.

٢٤. مركز دراسات السياسات الأوروبية، (٢٠٢٣)، الملف الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي – دولة الكويت.

٢٥. المضف، المرشد، (٢٠٢١)، "متطلبات قطاع المروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت – التحديات والآفاق" المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ـ مجلة العلوم الأقتصادية والإدارية والقانونية ـ المجلد (٥) العدد (٢١) نوفمبر ٢٠٢١.

٢٦. منظمة العمل العربية، (٢٠٠٩)، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت.

٢٧. الناقة أ. م.، (٢٠٢٣)، ريادة الأعمال – دار اليازوي العلمية، عمان – الأردن.

٢٨. نصر الله، ع. ا. أ & .,الصوراني, غ .(2005) .*المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية*.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Abukumail, A. H., Karam, N., & Al-Otaibi, G. (2016). Building Kuwait's future, one small enterprise at a time. *MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series*. http://hdl.handle.net/10986/23945
2. Genc, E., Dayan, M., & Genc, O. F. (2019). The impact of SME internationalization on innovation: The mediating role of market and entrepreneurial orientation. *Industrial Marketing Management, 82*, 253–264.
3. Ng, H. S., & Kee, D. M. H. (2017). Entrepreneurial SMEs surviving in the era of globalization: Critical success factors.
4. OECD, ETF, EU, & EBRD. (2019). *SME policy index: Western Balkans and Turkey 2019: Assessing the implementation of the Small Business Act for Europe*. SME Policy Index.
5. Ongori, H., & Migiro, S. O. (2009). Information and communication technologies adoption in SMEs: A literature review. *Journal of Chinese Entrepreneurship, 2*(1), 93–104.
6. Rocha, R., Farazi, S., Khouri, R., & Pearce, D. (2011). The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa region: The results of a joint survey of the Union of Arab Banks and the World Bank.

7. Thrassou, A. (2020). The changing role of SMEs in global business. *Paradigms of Opportunities and Challenges, 1*.